

فتاوی

۳۸

کذل النقیه

أحمد رضا خان

مکتبه مکه

عمان و ملک



كفل الفقيه الفاهم في احكام قرطاس المرام  
 للعالم العلامة والخبير البحر الفزامة  
 شيخنا واستاذنا وملاذنا  
 الشيخ احمد رضا خان  
 البريلوي نقضنا  
 الله تعالى

بعلومه

امين

تم

فتاوى

٢٨

قدس

فتاوى

٢٨

قدس

استنكت هذه النسخة  
 الفقير عبد الحميد قاسم  
 لنفسه  
 عن امين  
 ٢٨



بسم الله الرحمن الرحيم نخرج ونصلي على رسوله الكريم  
**ما قلتم** دام طولكم في هذا القرطاس المصكوك المسمى بالنوط والسؤال  
عنه في مواضع **الاول** هل هو مال أم سند من قبيل الصد **الثاني** هل يجب فيه  
الزكاة اذ يبلغ نصابا فاضلا وحال عليه كقول لم **الثالث** هل يصح مبرا  
**الرابع** هل يجب لقطع بسرقة من حرته **الخامس** هل يضمن بالانفاق بمنه  
او بالدم **السادس** هل يجوز بيعه بدمهم او دنائير او فلولس **السابع** اذا  
استبدل بثوب مثلا يكون مقايضة او بيعا مطلقا **الثامن** هل يجوز اقرضه  
وان جاز فيقضي بالمثل او بالدم **التاسع** هل يجوز بيعه بدمهم نسيئة  
الى اجل معلوم **العاشر** هل يجوز السلم فيه بان تعطى الدرهم على نوط معلوم نوعا  
وصفة يؤدى بعد شهر مثلا **الحادي عشر** هل يجوز بيعه بازيد مما كتب فيه من  
عدد الريايه كان يباع نوط عشق باثني عشر او عشرين او بالنقص منه كذلك  
**الثاني عشر** ان جاز من يجوز اذ المراد من يد استقرض عشق ربايه من عمرو ان  
يقول عمرو لا درهم عندي ولكن ابيعك نوط عشق ربايه باثني عشر ربيية  
منجبة الى سنة يؤدى كل شهر ربيية وهل ينهي عن ذلك لانه احتيال في الريا  
وان لم ينه فما الفرق بينه وبين الريا حتى يجل هذا ويجرم ذلك مع ان المال  
وهو حصول الفضل واحد فيهما الفيد ونا الجواب **تو جروا يوم الحساب بالاحسان**  
**الجواب**  
الاهم لك الحمد يا وهاب صل وسلم على السيد الوهاب وعلى آله وازواجه والاصحاب  
اسألك هداية الحق والصواب **اعلم** وفقني الله واياك وتوكل هداي وهداك  
ان النوط من احدث الاشياء واجدها من نجد له ذكر اول اثره شي من مؤلفات  
العلماء

العلماء حتى العلامة الشامي ومن ضاهاه من العلماء الماضين قريبا ولكن  
ان نعمة شكر الله مساعدهم الحجة وفاض علينا من بركاتهم الجلية قد بينوا  
الملة الخفيفة ببياننا في ليس دونه خفاء وقد اذنت بحمد الله تعالى غدا  
ببعضها ليدلنا نهارها فاضلوا اصول وفصلوا تفصيلا وذكرنا طيات تنطق  
على مال يحصى من جنسيات فاحوادث وان ابنت النظرية لا تكاد تخرج عما افادوا  
من النظرية ولين يخلو الوجود ان شاء الملك الودود وعين يقدر المولى سبحانه  
وتعالى على استخراج تلك الخبايا والامسترياح من تلك العطايا والمزايا نعم  
من ان فهم بعيد وقريب وان نساك يخطي ويصيب وما العالم الا فوه يقذفه  
الله في قلب من يشاء من عباده فلا حيلة الا الانجاء الى توفيقه سبحانه وشره  
وحسبنا الله ونعم الوكيل وعليه ثم على رسوله التقوى جل وعلا وتكرم صلى  
الله تعالى عليه وسلم **فاقول** وبالله التوفيق وبه الوصول الى ذرى التحقيق  
**اول** استلكت اصل استلكت واذا علمت حقيقة هذا القرطاس انقضت  
الاحكام كلها من دون التباس **اعا صله** فمعلوم انه قطعة كاعده والكا  
مال متقوم وما مرادته هذه السكة لا رغبة للناس اليه وزيادة في صلاح  
ادخال الحاجة وهذا معنى المال اي ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاله  
للحاجة كما في البحر والشام وغيرهما **ومعلوم** انه الشرع لم يرد بحجر المسلم  
عن التصرف في قطعة قرطاس كيفما كانت كما ورد به في الخبر والخبر وهذا  
هو مناط التقوم كما في ابن عابدين وفيه عن التمرج المال ما من شأنه ان  
يدخل الانتفاع وقت الحاجة والتقوى يستلزم المالية وفيه عن البحر كما  
القدسى المال اسم لغير الآدمي خالق لمصالح الآدمي وامكن احرازه والتصرف  
فيه على وجه الاختيار **وهو قد قال المحقق على الاطلاق في فتح القدير** لو باع



مطالع  
ارادوا ان انزل  
سند من قبل الصاك

كما علق بالف يجوز ولا يكره اهـ وهذه ان حقت جزئية النوط التي بها  
هذا الامام قبل حد وثه بخمسائة تسنة فانه هو الكاغد الذي يباع باله  
ولا غيره فكم مثل هذه الكرامات لعلمائنا الكرام نفعنا الله تعالى ببركاتهم  
في الدنيا والآخرة آمين فالاربعة النوط بنفسه مال متقوم يباع ويشترى  
ويوهب ويورث ويجري فيه جميع ما يجري في ال موال **اقول** ومن الظن بل  
من اراد الشكوك توهم انه سند من قبيل الصكوك اي ان السلطنة التي  
تروج هذه القراطيس تستدين من اخذها الدرهم وتعطيهم هذه تذكر  
لديونهم ولقادرها فاذا جاءوا الى السلطنة قضت ديونهم واخذت  
قراطيسهم وان اعطوها غيرهم من الرعايا فهم يستدينون من اولئك  
الآخرين ويجيئونهم على السلطنة ويعطونهم تلك المذكور علماء على الحالة  
كي يتوصلوا بها الى اخذ مثل ديونهم من السلطنة المديونة لمدينهم وهكذا  
تداولت الايدي تكررت الدائيات والحوالات **هذا معنى كونه سند وكل**  
طفل عاقل يعلم ان هذه المعاني مما لا يخطو بها احد من المتعاملين بها  
ولا يقصدون قط بهذا التداول ادانة ولا استدانة ولا حوالة ولا ذهب  
خاطرهم الى شي من ذلك اصلا ولا ترى احد منهم قط يذكره دفتر ديونه على  
الناس من اخذ الدرهم منه يعطاه النوط ولا يقول له متى عمره انك استنت  
معي كذا فا قضني وخذت كذا مني ولا دفتر ديونه الناس عليه من اخذ  
هو الدرهم منه واعطاه النوط ولا يذكر له احد في حياته ولا عند مماته ان  
علي كذا فا قضني وخذت كذا مني **والظلمة** المترتبة المعتادة باكل ال  
جوار لا يدنيون احد درهما الا بربا يوضع عليه كل شهر ما لم يقضى ويزم  
ياخذون النوط ويعطون الدرهم ولا يطالبون عليها فلسا واحدا لا على

شهر

شهر ولا على سنين ولو علموا انه ادانة تلتا تركوه قطعا **فالحق** انهم جميعا انما  
يقصدون المبادلة والبيع والشراء ومن اخذ النوط يعلم قطعا انه ملكه  
بالدرهم ومن اعطاه يعلم قطعا انه اخذ منه ملكه بالدرهم وصاحبه  
من ماله ولكن كانه كالنقدين والفلوس ويدخل ويرهب ويوصى به ويتصدق  
فلا يفهمون الا البيع ولا يقصدون الا البيع والناس عند مقاصدهم وانما  
العمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن المتيقن الذي لا يحوم حومة  
شبهة انه عند الناس مال متقوم محرر مخر مرغوب فيه يباع ويشترى  
ويجري فيه كل ما في المال يجري اما ترى من علوا انما فقطعة بعشرة  
واخرى بمائة واخرى باله **فاقول** قد مناعنا الفتح ان قطعة قرطاس تصليح  
انه تباع باله وذلك بالتراضي بين العاقلين فقط فكيف اذا تراضى  
عليه اعم من الناس وجعلوا هذه القطعات بهذه الثمان اصطلاحا  
منهم على ان الضرب بالسلطان له قيمة عند الشرع ايضا الا ترى ان من سرق  
عشرة دراهم مضروبة قطع ومن سرق تبر غير مضروب وزنه قدر عشرة  
ولا تبلغ قيمة عشرة مضروبة لم يقطع كما نص عليه في الهداية وغيرها عامة  
كتب المذهب والفلوس المضروبة المقدسة بريئة ان اخذت قدرها وزنها من  
النحاس لا يساوي ربيية قطعا بل قد لا يساوي نصفه بل ترى مثل ذلك  
بالفضة فقد كانت في قريش من الزمان فضة تساوي ربييتين وزنه ربيية  
واحدة في بلادنا وكانت الجبهة يشتركون ولا يعلمون ما فيه من وبال الربا فاذا  
حصل بالضرر التضخيف والضعف والاضعاف سواء ومن الجاني عند كل  
من ورد لوعا بر سبيل الشرع الجليل او منهل العقل السليم ان الشيء  
الثاف جدا ربما يعرض له ما يجعله اعلى من الوفاء امثاله وربما اشترت



جارية بما نقي الف واكثر ولا يرغب في اخرى بنالين درهمين ان الوصاف  
لا قسط اليها من الثمن حتى ان طرف ما لم يقصر مقصودة بالانلاف في اهل النمن  
الذات زلذته الوصاف لزيادة الرغبات ارايتك ان كانت ورقة كاغد فيها  
علم نفيس عجيب ناد غريب وكان رجل يطلبه ويعرف قدس فاستراه بعشرة  
آلاف هل فيه من خلاف كلال بل حلال طيب بنحو القرآن والاجماع من دون  
نكير ولا نزاع **قال تعالى** ان تكون **تجارتك عن تراضي** منكم فهذا العشق  
الا لاف ما هي ثمن المكتوب فانه له ماله له اصل كما نفي عليه في الهدية وسائر  
الكتب المعللة وهذا نص في ولا قطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية  
لان له ماله له على اعتبار المكتوب واحرازه لا جلد له للجلد والورق والحلية  
وانما هي توابيع ولا في الدفاتر كلها لانه المقصود ما فيها وذلك ليس بمال الا  
دفاتر الحساب لاف ما فيها لا يقصد بالخذف كان المقصود الكواغد اه  
منقطع فبين ان الورقة الواحدة هي التي تبلغ ثمنها ما فيها عشق آلا في  
فاي غدر في بلوغ قيمة نوط عشق او اكثر لا اجل ما كتب فيه مما يستجلب غنا  
الناس اليه واي حجر من الشرع عليه **وبالحج** فالمسألة اوضح من ان تحتاج  
الى ايصاح والى كم يتبقي المصباح وقد اسفر ال صباح ثم **اقول** بل حقيقة الامر  
ان ال موال كما في البحر وغير اربعة اقسام **الاول** ثمن بكل حال وهو النقدا  
فانما الثمان ابد صحتهم الباء اول وقبول الجنسهما اول وعدهما العرف  
من ال ثمان اول كما لم يصوغ منهما فانه بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمنها  
صحيحا ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك بيع صرفا يشترط فيه ما يشترط  
في الصرف لانها خلق الثمنية ولا تبدل لخلق الله **والثاني** مبيع بكل حال  
كالثياب والدواب فانها وان صحبتهما الباء وقولت بما تشاء لا تثبت دينا  
في الذمة

مطالع  
الاعمال  
اربعه  
اقسام

في الذمة وهذا هو المعنى بالثمنية فلا يرد انه في المقايضة كل من العرضين ثمن  
من وجه هكذا وجه ابن عابدين جوابا عن ايراد العلامة الطحطاوي **اقول**  
وفيه انه المصوغ من الحجرين ايضا لا يثبت دينا في الذمة بل يتعين في  
العقد كما تقدم عن البحر فان سلم هذا ورد النقض على ذلك فليتنامل **والثاني**  
**عندي** الجواب بان كل سلعة في المقايضة مبيع ايضا ولا يمكن ان تصير ثمننا  
محصوا وان كان لها وجه الى الثمنية من حيث ان البيع لا يقوم الا بالبدل  
بخلاف القسم لانه فانه تاتى بصير ثمننا بحثا واخرى مبيعا خالصا في  
القسمين انه لا ينفك عن كونه ثمننا او كونه مبيعا بشئ من ال حوال وان  
اعتراه وجهه اخري ايضا في بعض المحال ثم قوله كالثياب يرسلها بالرسالة  
واقبح الشرح والحواشي والمراد المختلفة افرادها ماله وال كانت من الثالث  
حيث امكن ضبطها بذكر جنس كقطن وكتان وصنعة كعمل الشام ومصغر  
ورقة او غزالة وذبح طول وعرضا ووزن ان بيعت به وبذا يجوز السلم فيها  
كما عرفت في محله **والثالث** ما لوصف في ذاته ثمن تاتى ومبيع اخري  
ولا **اقول** كقول التنوير ثمن من وجه مبيع من وجه ليعود حديث المقايضة  
**اقول** وانما زدت لوصف في ذاته احترازا عن القسم الرابع فانه ايضا يصير  
من ثمننا واخرى لا لا لوصف فيه بل للاصطلاح وعدمه **وهذه** هي المتليات  
فانها اما ان تقابل باحد النفتين اول على الاول مبيعات مطلقا سواء  
دخلت الباء اول وتعينت اول كقولك بعثك هذا الذهب بكذا او بهذا  
الكر فالكر مبيع مطلقا والبيع في صورة التعيين مطلق وفي غير سلم بشرط  
فيه شرائط وعلى الثاني اما ان تدخل الباء اول على اول ثمان مطلقا تعينت  
اول كبعثك هذه الثوب بكذا او بهذا الكر والبيع مطلق في الوجهين ولكن ثبت



في الزمة وعلى الثاني ان تعينت فانما كعبتك هذا الكبر هذا الثوب اولاً فبيعت  
كعبتك كبر هذا العبد والبيع سلم بشرطه **والخاص** ان المتلى ان قول مجبر  
فيبيع مطلقاً والا فان دخلته الباء فتم مطلقاً والا فان تعين فتم اولاً فيبيع  
وهذا ايضا ما حيز الشاخي مع احسن ضبط ولا يخلو لا يوجد فيه **والرابع** ما  
هو سلعة بالاصل وثمن بالاصطلاح كالفلوس فمادام يروج فكش والاعاد اصلاً  
ولا شك ان المصطلحين اذا ارادوا ان يجعلوا سلعة ثمناً لغيرهم ان يرجعوا الى  
تقديرها الى الثمن المتلقى فان ما بالعرض لا يتقوم الا بما بالذات فيجعلون اربعة  
وستين من الفلوس الهندية او واحد وعشرين من الريالات العربية بريئة وهكذا  
في غيرها وهم في ذلك بالخيار يصطلحون كيف يشاؤون اذ لا مشاحة في الاصطلاح  
وقد كان قبل نحو عشرين سنة في الديار الهندية قسمان من الفلوس يروجان  
احدهما مضروب والاخر قطعة نحاس مستطيلة الشكل نحو ضعف الفلوس المضروب  
في الوزن وكان من المضروب اربعة وستون بريئة لا تزيد ولا تنقص ومن الاخر  
يختلف السعر ويبرها صار منه ثمانون بريئة الى ان كسد ونفذ فكل ذلك يرجع  
الى الاصطلاح ولا يجبر فيه من جهة الشرع الشريف **اذا علمت هذا** فالنوط  
من القسم الرابع سلعة باصله لانه قوطاس وثمن بالاصطلاح لانه يعامل به  
معاملة الامانة وهذه الرقوم المكتوبة عليه تقديرات ثمنية بالثمن الاصل  
كما علمت فهو اصطلاح لا مضايقة فيه ولا يسأل له عن وجهه وتوجيهه وقد  
تبين بهذا التقرير والحمد لله الفتاح القدير حقيقة النوط وانما نشر  
الاحكام منوطاً فاذا الاعتري ان شاء الله تعالى في ابانة ثمن من الاحكام  
اشكال والحمد لله المهيمن المتعال **اما السؤال الاول** فقد بان الجواب من الزيد  
ولا احتياج الى ان تريد **واما الثاني فاقول** نعم تجب فيه الزكاة بشرطها لما  
علمت

علمت انه مال متقوم بنفسه وليس مستأود تذكر للمدين حتى لا يجب الاداء  
ما لم يقبض خمس نصاب ولا حاجة فيه الى نية التجار لان الفتوى على ان الثمن  
المصطلح تجب فيه الزكاة مادام راجعاً الى لا انفكاك له عن نية التجار لانه لا  
ينتفع به الا بالمبادلة كما لا يخفى في فتاوى قارئ الهداية الفتوى على وجوب  
الزكاة في الفلوس اذا تعول بها اذا بلغت ما تساوي مائتي درهم من الفضة  
او عشرين مثقالاً من الذهب اه والنوط المستفاد قبل تمام الحول يضم الى  
نصاب من جنسه او من احد النعمتين باعتبار القيمة كأمول التجار **واما**  
**الثالث فاقول** نعم يصح من الماعلمت اذا كانت قيمة وقت العقد سبع مثاقيل  
من فضة فان اقل يتم في العروضي **واما الرابع فاقول** يجب القطع بشرط  
من تكليف ونطق وبصر وحرز تام وغيرها اذا بلغت قيمة كالا يوجب السرقه  
والقطع عشرة دراهم مضروبة جياذ او ذلك كله لما بينا انه مال متقوم بنفسه  
**واما الخامس فاقول** نعم يضمن بالان تلاف بمثله ولا يجبر الملتزم على اداء  
الدرهم خاصة لأن النوط عددي غير متفاوت اصلاً اذا اتحد دراهمه  
نعم اذا اختلف ولولت تحت السلطنة فربما اختلفت القيمة وذلك ان نوط الله  
آباد او اله آباد وكلكته يروج في مالانك الهند الشرقية الشمالية اكثر مما يروج  
نوط بنبي وبالعكس وربما يشتري نوط مكان في آخر بنقصه عتق آتات من  
سرقه المكتوب عليه فلا يعد احدهما قبل الاخر الا اذا استويا رواجاً **واما**  
**السادس فاقول** نعم يجوز كاتعامه الناس في عامة البلاد وقد علمت  
تحقيقه **تنبيه** كنت فنت في هذه الجواب بهذا القدر لوضوح الامر بقرينة  
في النص فاذا انتهت الرسالة بلغني عن بعض الفاضل انه حفظه الله تعالى  
قال من كرق لا مجادلة ان العلامة ابن عابد بن ذكره في مرد المحتار تقريراً على ان



من شروط انعقاد البيع كون المعقود عليه مال متقوما انه لم ينعقد بيع كسقي  
 خبز لان ادنى القيمة التي تشتتر لجواز البيع فلس اه ومعلوم ان هذا  
 القدر من القرطاس لا يساوي فلسا اى فيكون البيع باطلا غير منعقد  
 اصلا فضلا عن الحرمة والكره **اقول وبالله التوفيق** هذا قاله قبل  
 ان يطالع رسالتى ولقد وردت انه سلمه ربه طالعه واطلع على ما فيها واخبر  
 ظاهر بملاحظة قوله لا يساوي فلسا فيكون بين بين لا يساوي ولم يكن  
 يساوي لانه لا يساوي مائة والفا والنظر للحال لا الاصل الا ترى ان بيع  
 او فى الخزف والطين كبارها وصغارها من الحب والجبن الى نحوها من الشيئ  
 شائع ذائع بين عامة المسلمين ولم ينكح احد مع ان اصله التراب والتراب  
 ليس بحال بل لو نظر للاصل لكانت مسألة الفلاس المتمسك بها على نفسه باليقين  
 لما علمت ان قطعة نحاس بوزن فلس لا تساوي فلسا قط بل لا تبلغ نصفه  
 ايضا ولذا اولعت المجازفون باصطناع قوالب كقالب دار الضرب يذيون  
 النحاس ويقلبونه فيها فيصير فلوسا ويربحون به ضعف ما خسروا ويقولون  
 انه انفع من ضرب الريا في النظر للاصل لا يساوي الفلاس نفسه فلا فلا  
 يكون مالا متقوما فكيف يكون قيمة وثمنا ومن تأمل حديث ورقة علم الذي  
 قد منا علم ان الشيئ انما ينظر اليه بما هو عليه لان لما قد كان الا ترى ان العالم  
 معظم شرعا وعقلا وعرفا ولا نظر الى انه في الاصل من الذين قال الله تعالى فيهم  
 هو الذي اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وما ذاك الا لانه يجدون  
 وصف فيه صار متقوما عند الله وعند الناس بعد ان لم يكن وكذلك ورقة  
 العلم لما تجد وفيها من كتابة ذلك العلم وكذلك النوط لما حدث فيه ذلك  
 الرقم والطبع ما استجاب للربعات اليه للنفق وصار يميل اليه الطبع ويجري فيه

البذل

البذل والمنع ولا قيمة لا يرد بانه لا يمتشى في كل البلاد فان هذا ليس من  
 لزام للمالية عند احد بل هذا هو حال اكثر العملة المضروبة الا ترى ان النحاس  
 والعشرات والهلالات الرابطة ههنا لا تروج في الهند اصلا وكذلك لا تمشى  
 فلوس الهند هنا بخلاف النوط فان نوط الهند نافق ههنا بالمشاهدة وبعض  
 النقصان لا يمنع المسمى ولا يوجب لكساد بل قد اضطرت انا الى ذى الحجة هذا  
 في هذه البلاد الى ان نوطا افريقيا معلما برقم خمسمائة تربية ثلاثة وثلاثين  
 جنيه وخمسين رابطة وهذا ثمنه سواء بسواء فالجنيهات باربعائة وخمسة وتسعين  
 وهى مع الخمس خمسمائة **وقد قال** في الكفاية اوائل باب البيع الفاسد ان صفة  
 المالية للشيئ يتمل كل الناس او يتمل البعض اياه او مثله في حق القدير **وفى**  
**رد المحتار** عن البحر الرائق عن الكشف الكبير المال ما يميل اليه الطبع ويمكن  
 ادخاله لوقت الحاجة والمالية تثبت يتمل الناس كافة او بعضهم اه فبين  
 ان الفرع للذكر المتمسك به لاساس له بما نحن فيه ولكن العبد الضعيف  
 يجب ان يكشف الحجاب عن حاله ايضا كيلا يعثر به في محل اخر مع ما فيه  
 من تجريح ما وسعه الشرع المظهر **فاقول وبه استعين** اصل الفرع للقنية  
 فرد المختار نقله عن البحر والبر نقله عننا وتبعه تلميح العلامة الغزى وبالغ  
 حتى ادخله في مثله في متفرقات البيوع قبل الصرافة مع خلاصه اعنى الغزى  
 والدرر عنه وقد رده شارحه العلامة العلوى الى القنية بل اعترف به  
 المصنف نفسه في شرحه من الغفار فقال بعد ايراده مثنا نقله في القنية  
 ايضا اه اى كما نقل المسألة قبله فيها وهى صح بيع خرو حاتم كثير وهبته **القنية**  
 مشهورة بضعف الرواية وصرحوا انها اذا خالفت المشاهير لم تقبل بل انصروا  
 انها اذا خالفت القواعد لم تقبل مالم يعضدها نقل معتمد من غيرها والعبر

فصل في باب القنية



بالمنفق عنه لابلناقل ويكتفى القول لانه في الغربة اذ لم يكن مستندهم  
الا واحد كما بينت كل ذلك في كتابي في آداب المغني سميت **فصل القضاء**  
**في رسم القضاء** وحكم في الظهير بالاستجواب لقيام بعد مسجد التلاق مثل  
ما قبله ونقله عنها في القارخانه والغنية والمضمرات وعنهما في البحر ومشي  
عليه في الدرر وغيره ومع ذلك حكم في البحر انه غريب **قال** الشافعي وجعلنا به  
انه انفراد بكون صاحب الظهيرية ولذا اعزاه من بعض اليه فقط اه وانت  
تعلم ان فرع القية لم يترق من القول هذه القية ايضا ولا القية كالظهيرية  
فانه يعزب عنه الغربة وباليه لم يكن الا غريبا فيكون كالثاذا لكنه كالمكرر  
لان كلنا المتألفتين نقد وقته مخالفة المشاهير ومخالفة قواعد الشرع المير  
**اما** **ولي** فلقد كان ناهيك فينا قول الفتح والشر بنال والصلطاوي  
وردد المختار وغيرهما من معتدات السفر لوباع كاعق بالف البحر من  
وجزاهم الله الحسنى وزيادة على زيادة تاء الوحق في كاعق **لكن** ههنا  
شيء آخر اجل والكبر لا يرد ولا يرام ولا يمس غبار الا وهام وهو اجماع ائمتنا  
جميعا في الروايات الظاهر عنهم والباطل من متون المذهب وبشروجه  
وقناه على جواز بيع تمرة بتمرين وجوزق بجوزتين ونراد في الفتح والدر  
وابق بابرتين وكل احد يعلم ان ليس شيء منها ما يساوي فلما في بلادنا  
تكون عتق صالحة من التمر بفلس وهو ههنا الرخص وكذلك الجوز وهو اخص  
في بلادنا وثمة تجد الا بر بفلس من ثمان الى خمس وعشرين فمخالفه  
بينه فجميع المشاهير مل لنصوص جميع ائمة المذهب **والمحقق** حيث اطلق  
وان مرجح رواية المعلى عن محمد بكراهة تمرة بتمرين لكنه لا أجل التقاض  
لان التمر لا يساوي فلما فلو باع تمر من البر بتمر من الجنب مثلا

لم تمسه

لم تمسه رواية المعلى ولا ترجح المحقق في الرواية ايضا لا تقول الا بالكراهة  
فان البطالان وعدم الانقار الذي كنتم تدعون **واما الثانية فاقول**  
الكثر تعيش الفقراء في مملكة الهند على كبرها واتساعها فان عمارتها عرضا  
من ثمان درج شمالية عن خط الاستواء الى خمس وثلاثين درجة وطول  
من ست وستين درجة شرقية عن قرنيص الى اثنتين وتسعين درجة  
انما هو بالمبيعات باجزاء فلس نصف وربع وثمن وغيرها فرب فقير يشتري  
لا دامه شيئا من القول بنصف فلس ويصعب فيه دهى الشيوخ بنصف  
فلس والتايل الثلاثة جميعا بربع فلس والثوم والبصل معا بربع فلس  
وكذا الملح بربع فلس فيتم بها له الا دام في فلسين الاربعاء او كاله غداء  
وعشاء ويشترى لسراجه الدهن بنصف فلس يكفيه من المساء الى  
قريب نصف الليل وقرية كبيرة من الماء الغدب بنصف فلس وقد كانت  
قيل هذا انك فلس وتجد علة الكبريت بنصف فلس ويشترى لعماله  
من الذفواكه الهند المشهور عند العرب باسم العنب بفتح العين وسكون  
النون وبالفارسية ابنه وبالهندية ام جملة كثير بنصف فلس وكذلك  
الجامود ومن التمر الهندي بربع فلس وان كان متعودا بالامبول والتين  
فيكفيه ليوم وليلة الورد بنصف فلس والفوفل والكات والتبناك المأكول  
كل ربع ربع قنقضي حاجة يومه في فلس وربع وان كان يشرب الدخان  
فيكفيه التين بنصف فلس وامثال ذلك اشياء كثيرة تباع باجزاء فلس  
حتى الثمن ونصف الثمن ولولا ذلك لضاق الامر وثقل على اخفاء ذات اليد  
بحيث لا يطيقون ولو ابطنا تلك البياعات الشائعة في آلاف مؤلفة  
من المسلمين والزمن ما هم ان لا يشتروا شيئا باقل من فلس قطع ان حاجاتهم



تدفع بالبيع وبالفن لكان هذا من وضع الامر عليهم وما جاءت هذه الشريعة  
السمة السهلة الغراء الابرقة وربما لا يجدون هذا القدر من الفلوس  
فان الادم الذي كان يربها في فلس واحد وثلاثة ارباع فلس الآن  
لا يتألف الا في ثمانية فلوس والثامبول الثام في فلس وربيع الا في اربعة  
فلوس وقس عليه فاذا لم يجد له دمه الا فلسين والزمتموه بثمانية فاذا  
تأثروا انكم تبيعون الدقيق او تضم خبز الشعير وحب بدون ادم يصلح  
وبعين على هضمه والمعادون بالادم وهم الناس كلهم اوجدهم لو التقوا بهذا  
لم يلائمهم واورث اسقاما فيهم فان ترك العادة عداوة مستفادة ام =  
يتكفف والتكفف ذل وحرام ام يغضب وفي الغضب شد الغضب =  
والا نتقام ام يؤمر الباعون والمقاولون والسقاؤون ان يعطوا جميع  
حاجاتهم بما لا ينال تساوى فلسا وما لا يساوى فلسا فلس بمال ولا  
قيمة له فهم كيف يرضون بهذا وان رضوا فلا ترجيح لفقره على فقره فليعطوا  
كل واحد حقه فذهب متاجرهم بلا شيء فاذا لا سبيل الى فتح باب البيع وقد  
فتح القرآن بقوله تعالى **مطلقا واحل الله البيع** وقوله تعالى **ان تكون**  
**تجملق عن تراخي منكم** وما كان شرع البيع الا لدفع تلك الشنايع في تحييره  
وقد وسعه الله اعاده ايا وعده على مقصود الشرع بالنقض **قال المحقق**  
في الفتح لو لم يشرع البيع سببا للتملك في البدلين لا حاجة ان يؤخذ  
على التغالب والمقاهرة والسؤال والشحاذة او يصبر حتى يموت وفي كل  
منه لا يخفى من الفساد وفي الثاني من الذل والصغار ما لا يقدر عليه  
كل احد ولا يزري بصاحبه فكان في شرعيته بقاء المكلفين المحتاجين =  
ودفع حاجاتهم على النظام الحسن اه ومعلوم ان الشرع لم يحدد هذا الحد

انما احل

انما احل البيع وهو مبادلة مال بمال الخ والمال كما مر ما يميل الطبع ويمكن ادخاله  
لوقت الحاجة وهذا صادق قطعا على ما قصصنا مما يساوى نصف فلس  
وربعه فايما لا يكون الا بفلس لا يكون الا تحكما وزيادة في الشرع فكيف  
يقبل ثم لعل لقال ان يقول لم يأت الشرع بتقدير الفلوس وهو مختلف باختلاف  
الزمان والمكان ولا سبيل الى اعتبار كل محله لما تقدم ان المالية تثبت  
بتمول البعض فوجب الفسخ كل حين عن اصغر فلس يروج في الدنيا  
وفيه حرج والمخرج مد فوج بالنص فانهم **وقال في الكفاية** اول البيع  
الفاقد قد تثبت صفة التقويم بدون المالية فان حجة من الخطة  
ليست بمال حتى لا يصح بيعها وان ابيع الا تتفادع بها شرعا لعدم تميل الناس  
اياه **ومثله** في الكشف الكبير والبحر الرائق ورد المختار **وقال في الفتح**  
مكان حجة جبات ولم تراها منهم ذكر ان مادون ما يساوى فلسا ليس  
بمال وكان مبني الفسخ على انه لم يكن في زمانه شيء دون الفلوس او لم يحجب  
في تقديرات الشرع فحكم بان مادونه ليس بشيء كما حكم في الامرار بان  
مادون الحبة من الذهب والفضة لا قيمة له كما نقل عنها في الفتح لانهم لم  
يعرفوا لها معيارا دون الحبة وقد عرفنا في ديارنا الى شيء حبة وقيمة  
ذهب يساوى شيء حبة في بلادنا الان فلان اي نحو هلهلة واحق هلهلة  
وهو لا شك مال متقوم فكيف بما فوقه مما يساوى ربع حبة ونصف او يزيد  
منه الحبة وكما حكم كثيرون بان مادون نصف صاع خارج عن المعيار  
فيجوز فيه التفاضل مع اتحاد الجنس وعليه تنفرع مسألة حفة بخفتين  
**وقدره** المحقق في الفتح قائلا لا يمكن الخاطلة هذا بل يجب التعليل =



بالقصد الى صيانة الموال الناس تحريم التقاطع بالتقاضين والحفنة  
 بالحفتين اما ان كانت مكاييل اصغر منها كما في ديارنا من وضع ربع  
 القمح المصري ونحو القمح المصري فلا شك وكون الشرع لم يقدر  
 بعض المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالنكاحات وصدة الفطر  
 باقل منه لا يستلزم اهدار التقاوت المتيقن **واقف في البحر والنهر**  
**والشرية والية والدهر** والحواشي وغيرها وهو حسن وجيه **كذلك** نقول  
 ههنا يجب بعد تعريف المال بما مر ان يكون كل ما ذكرنا مما لا يساوي فلسا  
 ما لا متقوما اما ان كانت اثنا عشر اصغر من فلس كما في ديارنا من وضع ربع  
 الفلاس ونحو الفلاس فلا شك وكون الشرع لم يذكر ما دون فلس **لا**  
 يستلزم اهدار المالية المتيقنة **فهذا** ما عني والعلم بالحق عند ربي والله  
 سبحانه وتعالى اعلم **واما السابع فاقول** قد آذناك انه ثمن اصطلاح  
 فاستبدل بالشوب لا يكون مقايضة بل بيعا مطلقا ولا يتعين النوط  
 بل يلزم في الذمة كالفلوس **واما الثامن فاقول** نعم يجوز اقرضه  
 لما تقدم انه مثنى ولا يقضى الا بالمثل لانه شأن القرض بل كل دين لا يقضى  
 الا بمثل الا ان يتراضيا **واما التاسع فاقول** نعم يجوز اذ اقضى النوط  
 في المجلس كيلا يفرق بين دين بدين وتحقيق ذلك ان بيع النوط بالدرهم  
 كالفلوس بـ **تليس** بصر فاحتمل يجب التقاض فان الصراف بيع ما  
 خلق للتمتية بما خلق لها كما فسق به في البحر والدر وغيرهما ومعلوم ان  
 النوط والفلوس ليست كذلك وانما عرضي لها التمتية بالاصطلاح ما  
 دامت تروج والا فعرضي وعدم كونه صرفا صرح في رد المختار عن البحر  
 عن الذخيرق عن المشايخ في باب الريا نعم لكوننا اثنا عشر بالرواج لا بد من

قبض

طلب تحقيق جواب المجادلة  
 الفلوس بالنقد واحد  
 نسبة وتوزيع ما وقع  
 في قاي قاي الرهانية

قبض احد الجانبين والاحرم لنهيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع  
 الكالي بالكالي والمسئلة منصوب عليه في مبسوط الامام محمد واعتده  
 في المحيط والحاوي والبرازية والبحر والنهر وفتاوى الحانوتة والتوير  
 والدر والهندية وغيرها وهو مفاد كلامه لا سيجاب كما نقله الشافعي عن  
 الزبيدي عنه **ففي الهندية** عن المبسوط اذ اشترى الرجل فلوسا به درهم  
 ونقد الثمن ولم تكن الفلوس عند البائع فابيع جائز اه وفيها في الحاشي  
 وغيره ولو اشترى مائة فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس  
 حتى كسدت لم يبطل البيع قياسا ولو قبض خمسين فلسا فكسدت بطل في  
 النصف ولو لم تكسده لم يفسد والمشتري ما بقي من الفلوس انتهى  
**وفيها عن محيط السرخسي** وفيها عن الذخيرق لو اشترى فلوسا او  
 طعاما بدرهم حتى لم يكن العقد صرفا وتفرقا بعد قبض احد الجانبين  
 حقيقة يجوز اما اذا حصل ان فترقا بعد قبض احد الجانبين حكم لا غير  
 لا يجوز سواء كان العقد صرفا او لم يكن بيانه ما اذا كان عليه فلوس  
 او طعام فاشترى من عليه الفلوس والطعام الفلوس والطعام درهم  
 وتفرقا قبل نقد الدرهم كان العقد باطلا وهذا افضل بحفظه والناس  
 عنه غافلون اه **وفيها عن اعني** اعطى رجل رجلا درهما وقال اعطني نصفه  
 كذا فلسا ونصفه درهم صغيرا فلهذا اجاز فان تفرقا قبل قبض الدرهم  
 الصغير والفلوس فالعقد قائم في الفلوس منتقضي في حصه الدرهم وان  
 لم يكن دفع الدرهم الكبير حتى افرقا بطل البيع في الكل اه **وفيها عن اعني**  
 اشترى بفلوس واعطى الفلوس واقرقا ثم وجد فيها فلسا لا ينفق فرده  
 فاستبدله ففي هذه الصوق اذا كانت الفلوس ثمن متاع لا يبطل العقد



سواء كان الرد وقيل لا أو كثيرا استبدل أو لم يستبدل وإن كان ثمن  
 الدراهم فإن كانت الدراهم مقبوضة فرد الذي لا ينفق واستبدل أو لم  
 يستبدل فالعقد باق على الصحة وكذلك لو وجد الكل في هذه الصورة  
 لا ينفق وردها واستبدل أو لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وإن  
 لم تكن الدراهم مقبوضة أن وجد كل الفلوس لا ينفق فرد ها بطل العقد  
 في قول أبي حنيفة استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل وقالوا أن  
 استبدل في مجلس الرد فهو صحيح على حاله وإن لم يستبدل انتقض  
 وإن كان البعض لا ينفق فردا فالقياس أن ينتقض العقد بقدر  
 لكن أبا حنيفة رحمه الله استحسن في القليل إذا رده واستبدل في  
 مجلس الرد أن لا ينتقض العقد أصلا واختلق الروايات عن أبي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه في تحديد القليل ففي رواية إذا زاد على النصف فكثير  
 ومادونه قليل وفي رواية النصف كثير وفي رواية إذا زاد على الثلث  
 انتهى ملخصا وإنما الكثرنا القول عن الذخير لأنه سياتي عنها نقل خلافا  
 في بيع فلس بفلسين فليكن على ذكر منك أنه جزم في مسئلتنا هذه على  
 بيع الفلوس بالدراهم في غير موضع بالجواز قطعا ولم يلزم بذكر خلافه  
 أصلا هنا وفي تصوير البصار والمدار المختار باع فلوسا بمثلها أو بغيرها  
 أو بغيرها فإن نقدا أحدهما جاز وإن تفرقا بل أو بعض أحدهما لم يجز هنا وفي  
 فالمسئلة ظاهقة والنقول متوافقة وإنما خالفنا العلامة قارئ الهداية  
 في فتاواه فشرط التقابض وحرم النسبة وهذا نصها سئل هل يجوز  
 بيع متقال من الذهب بقسطار من الفلوس نسبية أم لا اجاب لا يجوز  
 بيع الفلوس إلى أجل بذهب أو فضة لأن علمائنا نصوا على أنه لا يجوز

اسلام

اسلام مؤثرون في مؤثرون إلا إذا كان المؤثرون المسلم فيه مبيعا كزعفران  
 أو غير ذلك والفلوس ليست من المبيعات بل صارت اثما هنا وفي  
الحائز حين سئل عن بيع الذهب بالفلوس نسبية فاجاب بأنه يجوز  
 إذا قبض أحد البديلين لما في البرزانية لو اشترى مائة فلس بدينارهم  
 يكفي التقابض من أحد الجانبين قال ومثله ما لو باع فضة أو ذهب  
 بفلوس كما في البحر المحيط قال فلا يغتر بما في فتاوى قارئ الهداية  
هنا و اجاب عنه في الزهر بأن مراده بالبيع السلم والفلوس لإشبهه بالثمن  
 ولا يصح السلم في الأثمان ومن حيث أنها عروضة في الأصل اكتفى بالتقاضي  
 من أحد الجانبين اقول وهذه أهو المستفاد من تعليل بان علمائنا  
 نصوا على أنه لا يجوز اسلام مؤثرون في مؤثرون الخ لكن لم يقع به العلامة  
 ابن عابد في رد المختار واجاب بجمل ما في فتاوى قارئ الهداية  
 على ما دل عليه كلام الجامع الصغير من اشتراط التقابض من الجانبين  
 قال فلا يغتر من عليه بما في البرزانية المحمول على ما في الأصل يعني البسوط  
 ونقل قبيل عن البحر عن الذخير أن محمدا ذكر مسئلة بيع فلس بفلسين  
 باعيا زمانا في صرف الأصل ولم يشترط التقابض وذكر في الجامع ما يدل  
 على أنه مشروط فهم من لم يصح الثاني لأن التقابض مع التعيين شرط  
 في الصرف وليس به وهو من صححه لأن الفلوس لإحكام العروضة  
 من وجه وحكم الثمن من وجهين من التقاضل للأول واشترط التقابض  
 للثاني هنا وفي الزهر ما خالفه الشافعي ببيع البحر ببيع اللذة  
 من دلالة كلام الجامع الصغير على اشتراط التقابض فلا يجد فيه ما  
 قوي وإنه مراجعت الجامع فوجدت نصه هكذا محمد بن يعقوب عن

مطلب  
 تنبيه ما فهمت الجامع الصغير  
 وأية به الشافعي في فتاوى  
 قارئ الهداية



ابى حنيفة رضى الله تعالى عنهم رجل باع برطلين من شحم البطن برطلين  
اليت او باع برطلين من لحم برطل من شحم البطن او بيضته ببيضتين او  
جوزق بجوزتين او فلسا بفلسين او تمزق بتمزتين يدابيد باعيانها  
يجوز وهو قول ابى يوسف رضى الله تعالى **وقال محمد بن محمد** تعالى لا يجوز  
فلس بفلسين ويجوز تمزق بتمزتين انتهى كلامه الشريف قدس سره  
المنيف فحل الاستناد انما هو قوله رضى الله تعالى يدابيد لكن قد علم من  
ما مر من الفقه ان هذا اللفظ ليس نصا صريحا في التقابض بالبراجم الا  
ترى علما شامرا حمم الله تعالى فسرق في الحديث المعروف بالعينية  
كما قال في الهداية ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يدابيد عينا  
بمعنى كذا رواه عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه انتهى **كيف**  
وقد قال اصحابنا رضى الله تعالى عنهم ان التقابض انما يشترط في  
الصرف واما ما سواه مما يجري فيه الرضا فاما يعتبر فيه النقيض كاذب  
الهداية وغيرها **وقال في التنوير** المعتبر بغير الربوى في غير الصرف  
بالاشتراط التقابض **قال في الدرر** حتى لو باع برابير بعينها وتفرقا قبل القبض  
جاز اه **فان حمل قوله** هذه في العبايق التي ذكرنا على التقابض واستجابت  
اشتراط ذلك في فلس بفلسين كان ايضا مشروطا في تمزق بتمزتين  
وبيضته ببيضتين وجوزق بجوزتين عنده من يقول ان القيد راجع للمسا  
جميعا كالنهر والنار وغيرهما فان المسائل كلها مسوقة سياقا واحدا لاسيما  
في عبايق الجامع فان القيد المذكور فيه بعد تمزق بتمزتين وانما ذكر فلسا  
بفلسين قبله وهذا لم يقل به ائمتنا فوجب حمل على اشتراط النقيض  
وكان قوله رضى الله تعالى عنه باعيانها تفسير القول يدابيد والا لكان

حشوا

حشوا مستغنى عنه الاطائل تحت اصلا فان التقابض في النقيضين  
وانريد فذكر بعد لغو وابعده ولذا لما نقل الامام برهان الدين صاحب  
الهداية رجمي هذه المسئلة عن الجامع الصغير اسقط عنها تلك  
الكلمة واقتصر على ذكر العينية قال **قال اى محمد بن محمد** **العلامة**  
**بدر الدين العيني في البناية** يجوز بيع البيضة بالبيضتين والتمزق  
بالتمزتين والجوزق بالجوزتين ويجوز بيع الفلس بالفلسين باعيانها  
اه **فظهر** ظهور الشمس في رابعة النهار ان ليس في الجامع دليل على ما فهم  
هؤلاء الا عيلا وان فرض في احتمال الغير احتمال اظهر وازهر لا يدور  
يرام ولا حجة في المحتمل بخلاف عبايق الاصل فانها نصي اى نص في عدم  
اشتراط التقابض كما سمعت فعليه فليكن التعويل والتوفيق بالله  
المملك الجليل **ثم لا يخفى عليك** ان هذا كله كان مما شاقنا مع العلامة  
الشامى والمقصود ابانة مفاد الجامع والا فالحق ان فتوى العلامة سراج  
الدين ما يراه حاجة الى حمل كلام الجامع على اشتراط التقابض ولا هو مدعاه  
ولا عليه توقف لما ادعاه فانه انما حرم النسيئة وحرمتها لا توجب عينية  
الجانبين ايضا فضلا عن التقابض الا ترى ان بيع ثوب بدرهم حال ليس  
بنسيئة ولا فيه العينيتان **نعم ايجاب** العينية من الجانبين يوجب تحريم  
النسيئة لان التأجيل للترفيه في التحصيل والعين متصلة بالفعل فلو  
استدل له بعبايق الجامع على هذا الوجه لكان له وجه وسلم من الاعتراض  
المذكور **واذن اقول** وبالله التوفيق لا يخفى عليك ان اشتراط العينية  
من الجانبين في الربويات وهى المكيلات والموزونات دون المعدودات  
كان نص عليه في سلم الفتح وغيره حيث قال انما يمنع ذلك في اموال الربا



اذ اقولت بجنسها والمعدود ليس منها **وقال في البحر** تحت قول الكثر  
 وحالا بعدهما اي الفضل والنساء عند انعدام القدر والجنس فيجوز  
 بيع ثوب هروي بمرتين نسيئة والجوز بالبيض نسيئة وقال تحت قوله  
 يعتبر التعيين دون التقابل في غير الصرف من الرويات **بيانه**  
 ما ذكره الا سيجاء بقوله واذا اتبايعا كيليا بكيلى او وزنيا بوزنى  
 كلاهما من جنس واحد او من جنسين مختلفين فان البيع لا يجوز حتى  
 يكون كلاهما عينا اضيف اليه العقد وهو حاضر او غائب بعد ان يكون  
 موجودا في ملكه **او** انما عللوا وجوبها في فلس بفلسين بان لو باع فلسا  
 بعينه بفلسين بغير عينة اسك البائع الفلس المعين وطالبه بفلس آخر  
 او سلم الفلس المعين وقبضه بعينه منه مع فلس آخر لا يستحق فلسين  
 في ذاته فيرجع اليه عين ماله ويبقى الفلس لاخر خاليا عن العوض  
**وكذا** لو باع فلسين باعناهما بفلس بغير عينة قبض المشتري الفلسين  
 ودفن اليه احدهما مكان ما استوجب عليه فيبقى الاخر فضلا بلا عوض  
 استحق بعقد البيع كما في الفقه **ونحوه** في العناية وغيرها **وهذه** العلة  
 لا جريان لها في الدراهم بالفلس نسيئة كما لا يخفى فضلا عن النوط بالدراهم  
**فجاء** قارئ الهداية احسن محملها ما ذكره في الزهر ويكون اذن مبنيا على رواية  
 نادق عن محمد كاسياتي وان لم يسلم فهي فتوى من دون سند ولا تعلم له  
 سندا فيها وهو لم يستند لنقل **وما** يجشم له الشاخي فقد علمت حاله فكيف  
 يعارضه ما نطابقت عليه كلمات اولئك الاجالة الكرام الذين قصصتهم  
 عليك واما مهم فيها نصي محمد في الاصل فهو العقل الفصل **ثم اقول** علي في ذكر  
 العلامة قارئ الهداية ذهولين صريحين عن مسائل المذهب ذهول غافض  
 علماؤنا

علماؤنا ان الفلوس بالاصطلاح خرجت عن الوزنية الى العددية وذهول علما  
 نصوا عليه ان ثمنها يتبطل باصطلاح العاقدين وانه بطلانها لا يبطل الاصطلاح  
 على العددية وكل ذلك منصوص عليه في الهداية وغيرها **وهذه** نصها ولها ان  
 الثمنية في حقها تثبت باصطلاحها اذ لا ولاية للغير عليها فتبطل باصطلاحها  
 واذا بطلت الثمنية تتعين بالتعيين ولا يعود وزنها لبقاء الاصطلاح على العدد  
**وهو سنلني عليك** ان محمدا ايضا سلم في السلم بطلان الثمنية وانما انكره  
 في البيع لعدم الدليل فهو مجموع عليه بين ائمتنا فاذا سلم احد القدرين  
 في الفلوس ليس سلمنا في نعم ولا اسلام موزون في موزون بل موزون في  
 عددى متقا رب مثني ولا بأس به باجماع علما شامرا رحمهم الله تعالى **وبالحلة**  
 فالعبد الضعيف لا يعلم اهدى الفتوى وجسمة اصلا تأمل لعل كلامه  
 وجهها استحصله بغيره السخيف وعلينا اننا اولى بالخطأ من هذه العلامة  
 العريف رحمته **ثم اقول** ولئن سلمنا فلنا ان نقول ما ذكرنا انما يمتشي في  
 الفلوس اما النوط فليس بموزون اصلا فان الوراقات لا توزن عرفا قط  
 فلم يسلم المعيار كحفنة من حب ودينق من ذهب فسللتا هذه مسألة  
 عن الخلاف على كل حال والحق في الجلال هكذا ينبغي التحقيق والله ولي  
 التوفيق **واما العاشر فاقول** نعم يجوز السلم في النوط **وقد يقال** لا يجوز  
 فانه نعم ولا سلم في الاثمان كما تقدم عن الزهر والتحقيق ان هذا انما يتبين على  
 رواية نادق عن محمد وال فالمنصوص عليه في المتن جواز السلم في الفلوس  
 وانما لا يجوز في الاثمان الخلقية وهي النقود لا غير لعدم قدر العاقدين  
 على ابطال ثمنها بخلاف الاثمان الاصطلاحية **قال في التنوير والدر**  
**(يصح اي السلم فيما لم يكن ضبطا صفة) كجوده ودرءه (ومعرفة قدره)**

مطالبة  
 تحقيق جواز السلم في الفلوس  
 وتنقيح قول محمد في ذلك



لكيل ومبرورون) خرج بقوله (مثنى) الدرهم والنائير لأنها اثنتان فلم يجز  
 فيها السلم خلافاً لذلك (وعدي متقارب كجوز وببى وفلس) لم قال **من**  
**عابدين** قوله وفلس الولى بفلس لأنه مفرد الاسم جنس قيل وفيه خلاف  
 محمد لمنعه بيع الفلس بالفلسين إلا أن ظاهر الرواية عنه كقولهما وبيان الفرق  
 في النهر وغيره أه فكان النهر انما ابتداء تأويله لقوى قارئ الهداية حتى حصل  
 له مستند ولو في النوادر ولم يرد به تعويل عليه وفي الهداية وكذا في الفلوس عدا  
**وقيل** هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى **وعند محمد** لا يجوز لأنها  
 اثنتان ولهما ان التمنية في حقهما باصطلاحهما فبطل باصطلاحهما **قال في الفقه**  
 أي يجوز السلم في الفلوس عدا هكذا ذكر محمد رحمته تعالى في الجامع من غير  
 ذكر خلافاً فكان ظاهر الرواية عنه **وقيل** بل هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 أما عنده فلا يجوز بدليل منعه بيع الفلس بالفلسين لأنها اثنتان وإذا  
 كانت اثنتان لم يجز السلم فيها لكن ظاهر الرواية عنه الجواز والفرق له في البيع  
 والسلم من ضرورة السلم كون السلم فيه مثنى فاذا أقدم على السلم فقد تضمن  
 ابطالهما اصطلاحهما على التمنية ويصح السلم فيها على الوجه الذي يتعامل فيها  
 به وهو العدم بخلاف البيع فإنه يجوز وروده على الثمن فلا موجب لخروجها  
 فيه عن التمنية فلا يجوز التفاضل فامتنع بيع الفلس بالفلسين **أقول**  
 لكن في الفرق نظر فإن محمد لا يقول بخروجها عن التمنية بمجرد قصد العاقدين  
 مع اتفاق سائر الناس عليها **قال في الهداية** يجوز بيع الفلس بالفلسين  
 بأعيانها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى **وقال محمد** رحمته تعالى  
 لا يجوز لأنه التمنية ثبت باصطلاح الكل فلا يبطل باصطلاحهما وإذا بقيت  
 اثنتان لا تتعين فصار كما إذا كانا بغير أعيانها وكبيع درهم بالدرهمين

ولهما

ولهما ان التمنية في حقهما ثبت باصطلاحهما إلا أنهما تقدم **وقد اقر المحقق**  
 في الفقه وقرئ على هذا النهج فكيف يقول محمد ههنا أن أقدمهما على السلم  
 ابطال منهما اصطلاح التمنية إلا أن يقال إن هذا يرجع عن التعليل الأول  
 ولم يكن عن نص محمد **وأما ابتداء المشايخ** وظهر أن بين الفرق أن الوجه  
 لمحمد لم يكن ذلك بل هو أيضاً قائل بأن لهما ابطال اصطلاح في حقهما  
 ولكن إذا ثبت هذا عنهما وقد ثبت في السلم لأن المسلم فيه لا يكون متناظراً  
 فأقدمهما على جعلهما مسلماً فيهما دليل على أن بطلان لم يثبت في البيع إذ ليس  
 من ضرورته أن لا يكون البيع متناظراً فثبت منها ابطال اصطلاح فثبت  
 اثنتان فلم تتعين فبطل البيع **وهذا التقرير** على هذا الوجه ربما يميل إلى  
 ترجيح قول محمد في البيع فأفهم والله تعالى أعلم **وأما الحادي عشر فاقول**  
 نعم يجوز بيعه بأشياء من رقبته وبانقضى منه كغيره أراضياً لما علمت أن فقهاء  
 هذه المقادير إنما تحدث باصطلاح الناس وهما له ولاية للغير عليهم كما قسم  
 عن الهداية والفقه فلهما أن يقدر بأشياء آمن نقضه وزيادة **وقد تم الجواب**  
 بهذا القدر عند كل من له سلامة الفكر وقد أفقت به مراراً ووافقت  
 عليه ناس من كبار علماء الهند كالفاضل الكامل محمد إرشاد حسين =  
 الرامقوري رحمته تعالى وغيره وما خالفني فيها إلا رجل من لكنو ممن  
 يعد من الأعيان ويشار إليهم بالنان ولم أطلع على خلافة إلا بعد موته  
 لما طبعت وريقات باسم فتاواه ولولا رجعت في حياته لرجوت أن يتبع  
 لأن الرجل كان إذا عرف عرف وإذا عرف انصرف قال أن انزيدك بياناً  
 بعد بيان لا يبقى أن شاء الله تعالى الحق إلى القول والادعاء **فاقول**  
**أول** نصي علماء وناقاطية أن علة حرمة الربا القدر المعهود بكيل أو



لكيل ومبرور (و) خرج بقوله (مثنى) الدرهم والدينار لأنها اثنتان فلم يجز  
فيها السلم خلا للمالك (وعدهى مقارب كجوز وبسوى وفلس) **لم يقل بن**  
**عابد بن** قوله وفلس الأولى بفلس لأن مفرد الاسم جنس قيل وفيه خلاف  
محمد لم ينعج بيع الفلس بالفلسين إلا أن ظاهر الرواية عنه كقولهما وبيان الفرق  
في الزهر وغيره أه فكان الزهر ثمانية أو مائة لفتوى قاضي الهداية حتى حصل  
له مستند ولو في الترادس ولم يرد به تعويل عليه **وفي الهداية** وكذا في الفلوس عدا  
**وقيل** هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى **وعند محمد** لا يجوز لأنها  
اثنتان ولهما التمنية في حقهما باصطلاحهما فبطل باصطلاحهما **قال في الفتح**  
أي يجوز السلم في الفلوس عدا هكذا ذكر محمد رحمته تعالى في الجامع من غير  
ذكر خلاف فكان ظاهر الرواية عنه **وقيل** بل هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
أما عنده فلا يجوز بدليل منعه بيع الفلس بالفلسين لأنها اثنتان وإذا  
كانت اثنتان لم يجز السلم فيها لكن ظاهر الرواية عنه الجواز والفرق له في البيع  
والسلم من ضرورة السلم كون المسلم فيه ثمتنا فاذا أقدم على السلم فقد تضمن  
إبطالها اصطلاحهما على التمنية ويصح السلم فيها على الوجه الذي يتعامل فيها  
به وهو العدم بخلاف البيع فإنه يجوز وروده على الثمن فلا موجب لخروجها  
فيه عن التمنية فلا يجوز التفاضل فاستنعج بيع الفلس بالفلسين **أقول**  
لكن في الفرق نظر فإن محمد لا يقول بخروجها عن التمنية بمجرد قصد العاقبة  
مع اتفاق سائر الناس عليها **قال في الهداية** يجوز بيع الفلس بالفلسين  
بأعيانها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى **وقال محمد رحمته**  
لا يجوز لأن التمنية ثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحهما وإذا بقيت  
اثنتان لا تتعين فصار كما إذا كانا بغير أعيانها وكبيع الدرهم بالدرهمين

ولهما

ولهما التمنية في حقهما ثبت باصطلاحهما الآخر ما تقدم **وقد اقر المحقق**  
في الفتح وقرى على هذا النهج فكيف يقول محمد ههنا إن أقدمهما على السلم  
إبطال منهما لا اصطلاح التمنية إلا أن يقال إن هذا يرجع عن التعليل الأول  
ولم يكن عن نص محمد **وأما إبداء المشايخ** وظهر أن هذا الفرق إن الوجه  
لمحمد لم يكن ذلك بل هو أيضا قائل بأن لهما إبطال اصطلاح في حقهما  
ولكن إذا ثبت هذا عنهما وقد ثبت في السلم أن المسلم فيه لا يكون ثمتنا قط  
فاقدمهما على جعلهما مسلما فيها دليل على الإبطال ولم يثبت في البيع أن ليس  
من ضرورته أن لا يكون البيع ثمتنا فلم يثبت منها إبطال اصطلاح بقيت  
اثنتان فلم تتعين فبطل البيع **وهذا التقرير** على هذا الوجه ربما يحيل إلى  
ترجيح قول محمد في البيع فافهم والله تعالى أعلم **وأما الحادي عشر فاقول**  
فم يجوز بيعه بأمر من رقبه وإنقص منه كيفما تراضيا لما علمت أن تقريرها  
بهذه المقادير إنما يحدث باصطلاح الناس وهما له ولاية للغير عليها كما تقدم  
عن الهداية والفتح فلهما أن يقدر بما شاء آمن نقص ونزيادة **وقد تم الجواب**  
بهذا القدر عند كل من له سلامة الفكر وقد افقت به مرارا ووافقت  
عليه ناس من كبار علماء الهند كالفاضل الكامل محمد إرشاد حسين =  
الرامفوري رحمته تعالى وغيره وما خالفني فيها إلا رجل من لكنة ممن  
يعد من الأعيان ويشار إليه بالناس ولم أطلع على خلافه إلا بعد موته  
لما طبعت وريقات باسم فتاواه ولوراجعت في حياته لرجوت أن يتجى  
لأن الرجل كان إذا عرف عرفي وإذا عرفي انصرفي فالآن انريديك بيانا  
بعديان لا يتجى إن شاء الله تعالى الحق لا القبول والذعان **فاقول**  
**أول** نصي علماء وثنا قاطبة أن علة حرمة الربا القدر المعهود بكيل أو



وزن مع الجنس فان وجد احرم الفضل والنساء وان عدم احل وان وجه  
احدهما حل الفضل وحرم النساء وهذه قاعدة غير متغيرة وعلمنا ان  
جميع فروع الباب ومعلوم ان الاشتراك في النوط والدرهم في جنس ولا  
قدرا **اما الجنس** فلان هذا قوطاس وتلك فضة **واما القدر** فلان  
الدرهم موزونة ولا قدر للنوط اصله لا مكيل ولا موزون فيجب ان يحل  
الفضل والنساء جميعا فاذا لم يكن النوط من الاموال الربوية اصله  
وسننريدك تحقيق الامر في ذلك عن قريب ان شاء الله تعالى **وثانيا**  
قال في رد المحتار وغيره كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل  
النساء حل الفضل ولا عكس اه **وقد قلنا البرهان** القاطع في جواب التاسع  
على حل النساء هنا فوجبا لفضل وانتظر ما يأتي **وثالثا** هذا سيدنا رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اذا اختلفت هذه الاممنا في فبيعوا  
كيف شئتم رواه مسلم عن عباد بن الصامت رضي الله تعالى عنه فمن الحائز  
بعد اذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم **ورابعا** هذا دللنا على  
لا تخفى حتى على الصبان والآن آيتك بشي يكون لك فيه مجال تكلم =  
بحسب عقلك ثم اشف الحجاب لا بانه الصواب **فاقول** ان آيتك هل ليس  
من المعلوم عندك وعند كل من له عقل ان المال الذي يكون في السعالعا  
المعروف المجمع عليه بين الناس بعشوق دراهم يجوز لكل احده ان يبيعه  
برضا المشتري بما او يعطيه بفلس واحد ولا يجزئ شي من ذلك  
على الشرع المطهر قال تعالى **ان تكون تجارة عن تراض منكم** وقد قال في  
الفتح كما تقدم ان لوباع كاعق بالفس يجوز ولا يكره وكل احد يعلم ان قطعة  
قوطاس لا تبلغ قيمته الفا ولا مائة ولا درهما واحدا قط فاذا ذلك الا لان  
القيمة

11  
القيمة والتمتع متغايران ولا يجب عليها التقيد بها فيما نأمنه بل لهما ان يمتد  
التمتع باصناف القيمة او يجزئ من مائة اجزائها **فان قلت** هذه السلعة  
اما النوط فتمتع اصطلاحا **قلت اول** فكان ماذا وقد اثبت الجواب بقولك  
اصطلاحا فان اصطلاحا غيرهما ليس مكرها لهما فضاء الفرق وضاء  
الحق **وثانيا** ان سلمنا انهما لا يقتدران على ابطال التمنية فمن اين لك ان  
الاثمان الاصطلاحية لا يمكن التغير فيها عن التقدير المصطلح الا ترى ان  
فلوس ربية متعينة بتعيين العرف ابدأ فكل صبي عاقل يعقل ان ربية  
بست عشق آتات لا بجنس عشق ولا بسبع عشق ثم هذا التعيين العرفي  
وكونها اثمانا مصطلحة لا يحرم على العاقد من التقصير والزيادة **قال**  
**في التفسير** وشرحه للعالمة من اعطى صيرفيا درهما كبيرا فقال اعطى به  
نصف درهم فلوس ونصفه الا حبه صحيح ويكون النصف الا حبه بمنه ومانع  
بالفلوس اه **ولفظ الهدية** لو قال اعطى نصف درهم فلوسا ونصفه الا  
حبه جاز **وثالثا** اعل عن التمنع الاصطلاحية هذه ان حجران ثمنان خلقة ولا  
يقدر احد على ابطال ثمنيتها وقد عقل كل من عقل ان الدينار يساوي ابدأ  
عق دراهم ولا يوجد دينار قط يقوم بدرهم واحد ومع ذلك نهي اثنتا  
ان سبع دينار بدرهم صحيح لا ريب فيه وما ذلك الا لان الجنس اذا اختلف  
حل التفاضل واختلاف جنس النوط والربا بما لا يجهد الا مجنون **قال**  
**في الهدية والدر** وعامة الاسفار الغرض بيع درهمين ودينار بدرهم =  
ودينارين لصرف الجنس بخلاف جنسه وكذا بيع احد عشر درهما بعشرون  
درهما ودينارا اه **قال ابن عابد** فنكون العشق والعشوق والدرهم دينارا  
اه فاذا صح بيع ربية بمعينه بالعرف العام خمسة عشر ربية ولم يكن بها



فكيف يكون بيع فوطم قوم عليه ثم عشرة بائني عشر ربية ربها ما هذا الا بهت  
بعت فان قلت ما ذكرتم من المسائل وان صح البيع فيها لکن مكره والمكره  
منفوع فلا يحل وان صح كذا قال في الهدية لو تباعا فضة بفضة او ذهب  
بذهب واحدهما اقل ومع اقلهما شئ آخر تبلغ قيمته باقية الفضة جاز البيع  
من غير كراهية وان لم تبلغ فمفع الكراهية وان لم يكن له قيمة كالتراب لا يجوز  
البيع لتحقيق الربا اذ الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربا **واقف في**  
الفق والشروح والبحرورد المختار وغيرها ومعلوم ان مطلق الكراهية  
ينصرف الى الكراهية التحريم **بل قال عبد الحكيم على الله** بعد نقل المسئلة واحالة  
تفصيلها على الفقيه ما نصه اذ عرفت هذا فاما تاول والدولة العثمانية  
من بيع قرش واحد بثمانين درهما عثمانيا لم يجز لزيادة القرش ولو كان  
مع الدرهم خوف فاس جاز مع الكراهية فالواجب على المتعاطئ تسويتها ومنزنا  
او يكون قيمة ما كان مع الدرهم قدر قيمة الزيادة حتى ينخلص عن عهد  
الكراهية اه فقد صرحوا بالوجوب فكان في خلاف فذكره تحريما وكفى بها  
للتأنيب **قلت** جئت لك بتقرير لا اعتراض بما لو ابدية من نفسك لعلك لم  
تقدر على احسن منه والآن اسمع الجواب بتوفيق الوهاب عز وجل **اما اوله**  
فلا نه اين ذهب عنك فرق الخلق والاصطلاح فان مائة الذهب وكونه اعز  
من اضعا في وزنه من الفضة امر خلق لا مدخل فيه لغرض احد وتقدير في  
مقابلة دينار بداهم ينقدح رجحان المائنة في كل ذهبن بخلاف النوط فان  
تقدير بعشرون مثلا انما هو مجرد اصطلاح من الناس وان ففسل القرطاس  
لا يساوي درهما ولا عشق فان نظرت الى الاصل فبيع ما قدر بعشرون بعشرون  
ايضاح رجحان عظيم في المائنة وان نظرت الى الاصطلاح فالاصطلاح غير حاكم

على العاقدين

على العاقدين كما سمعناك نص الهدية والفق فاذا قدر الناس بعشرون و  
هو في اصله الا بفلس مثلا فما المانع لهما ان يقدر بيع بائني عشر فصاعدا  
او ثمانية فداد ونزاه فلا محاس هذه المسئلة بانحن فيه **واما ثانيا** فلان  
كلهم في مقابلة الجنس بالجنس اذ فيه يظهر الفضل الا ترى الى قوله تباعا  
فضة بفضة او ذهبا بذهب واحدهما اقل ولم يقل تباعا فضة بذهب  
واحدهما اقل والمائة بالسعر المعهود فاذا قبل الذهب بالذهب المساوي  
ظهر الفضل وحسنه يميز العقل ان الزيادة هل تبلغ مقدار هذا الفضل او لا  
بخلاف النوط بالدرهم فانها جنسان مختلفان فان يظهر الفضل ومتى  
يطابق الفرع الاصل **قال في الفق** الربا هو الفضل المستحق لأحد المتعاقدين  
في المعاوضة الخارجة عن عوض شرط في العقد وعلمتان الحكمة في المعاوضة  
لا يتحقق الا عند المقابلة بالجنس اه **وقد قال سيدنا** رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم اذا اختلف النوعان فيعوا كيف شئتم فهذا الظاهر  
منه صلى الله تعالى عليه وسلم وهو الناس واليه المرجع واليه المخرج فمن حصر  
ما سوغه فيرد عليه ولا يسمع **واما ثالثا** فلان الكراهية فيما اذا لم يبلغ  
المضموم قيمة الفضل انما اثر عن محمد اما الالمام الالعظم والاهام الالقدم  
وصاحب المذهب لا كرم رضي الله تعالى عنه فقد نص على عدم الكراهية فيه  
**قال في الفق** بعد ذكر المسئلة قبل لمحمد كيف تبعد في قلبك قال مثل الجبل ولم  
ترو الكراهية عن ابي حنيفة بل صح في الالهناح انه لا بأس به عند ابي  
حنيفة اه **وسيا** في مثله عن البر عن القنية عن البقال ان عدم الكراهية  
هو مذهب ابي حنيفة وابي يوسف معارضني الله تعالى عنهما **وفي الهندية**  
قبيل الكفالة عن محيط السرخسي عن محمد بن يحيى عنه انه قال لو باع الدرهم



بالمرهم وفي احدهما افضل من حيث الوزن وفي الآخرة فلوس جاز ولكني اكره  
 لأن الناس يعتادون التعامل بمثل هذا ويستعملونه فيما لا يجوز وقال ابو  
 حنيفة رحمه تعالى لا بأس به لأنه امكن تصحيحه بان يجعل الفضل بائنا  
 الفلوس **والجمل** النقل عن الامام فاش مستفيض **ومعلوم** ان العمل  
 والقوى على قول الامام على الاطلاق الا الضرر في كعامل بمحله فيه  
 ونحوه وقد فصلناه في كتاب النكاح من العطايا النبوية بما لا مزيد  
 عليه **واما رابعا** وهو الطراز المعلم فلا ان الحق ان هذه الكراهة ليست  
 الا كراهة تنزيه ولا تغترب الا طلاق فانهم ربما يطلقون ويريدون به  
 ما هو اعم من التنزيه والتحريم وربما يطلقون ولا يريدون به الكراهة  
 التنزيه كالا يخفى على من عاشر نقاش عرائس كلامهم **وقد نصوا**  
 عليه في غير موضع **قال في رد المحتار** قيل باب الشهيد ما ذكره غيره اي غير  
 الامام الطحاوي من كراهة الوطء والعقد اي على القبول يراجه كراهة  
 التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية ما فيه اطلاق الكراهة على ما  
 يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكروهات الصلاة **اه**  
**بل قال في الدر المختار** من فصل الاستنجاء تحت قول الماتن يكن للمرأة  
 امساك صغير لبول نحو القبلة الخ هذه نعم التحريمية والتنزيهية **اه**  
**وقال الثاني** في مكروهات الوضوء ليست الكراهة مصروفة الى التحريم  
 مطلقا **اه** وقال قبله بقليل تحت قوله ومكروهه هو منه المحبوب قد  
 يطلق على الحرام وعلى المكروه تحريما وعلى المكروه تنزيها ثم نقل عن البحر  
 ان المكروه في هذا الباب نوعان ما كان تحريما وهو المحل عند الامام في الكراهة  
 والمكروه تنزيها وكثيرا ما يطلقونه كما في شرح المنية فيسند اذا ذكروا  
 مكروها

مطلب في اطلاق الكراهة

مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيا ظاهريا يحكم بكراهة التحريم الا  
 لصارف فان لم يكن نهيا بل مفيدا للترك الغير الجائز فمضى تنزيهية اطلاقها  
**قلت** ومن الاخير قول المتون كالشور وغيره يكره امامة عبد قال في  
 الدر تنزيها **قال ابن عابد** من لقوله في الاصل امامة غيرهم احب الى بحر  
 عن المجتبى والمعالج **اه** اذا علمت هذا وجب الفحص عن الدليل انه الى اي  
 الكراهتين يميل كما افاده البحر فيناهم يستدلون على الكراهتين  
 المذكورتين بوجهين لا يفيد شيئا منهما كراهة التحريم وانما قصاراها  
 التنزيه **قال في العناية** الكراهة اما لانه احتيال سقوط الربا فيصير  
 كبيع العينة في اخذ الزيادة بالحيلة واما لانه يفرض الى ان يالف الناس  
 فيستعملوا ذلك فيما لا يجوز **اه** ونقل في الفقه عن الايضاح الوجه الثاني  
 ثم قال وهكذا ذكر في المحيط ايضا ثم قال وقيل انما كرهه لانها باشر الحيلة  
 الى آخر ما مر في الوجه الاول **وصاحب العناية** بعد ذكر الوجهين عادة  
 فحصر في الوجه الاول حيث قال الكراهة انما هي للاحتياط لسقوط الربا  
 الفضل **اه** وعليه **فصر في الكفاية** قال انما كره لانه احتيال لسقوط الربا  
 ليأخذ الزيادة بالحيلة فيكسر كبيع العينة فانه مكروه لهذا **اه** وانت  
**تعلم** ان في الوجه الثاني ترك ما لا بأس به حذرا مما به بأس فهو مقام  
 الوجع وترك الوجع لا يوجب كراهة تحريم وقد قال يفرض الى ان يالف  
 فيستعمل فيما لا يجوز فافاد ان هذا استعماله فيما يجوز وانما كره خشية  
 التجاوز الى ما لا يجوز **واما الوجه الاول** فابيه واظهره فان الاحتياط  
 لسقوط الربا عنه وهو غير ممنوع بل الممنوع الوقوع فيه **وقد علم** علما ونا  
 مرجعهم الله تعه علق حيل لتحصيل الفضل من دون حصول الربا وقد عقد لها



الا امام فقيه النفس قاضي خان في فتاويه فصلا مستقلا فقال فصل فيما يكون  
قرار من الريا **وقال فيه** رجل له على رجل عشرة دراهم فلما اراد ان يجعلها امانة  
عشر الاجل قالوا يشتري من المديون شيئا بتلك العشرة ويقضى المبيع  
ثم يبيع من المديون ثلثة عشر السنة فيقع التحريم عن الحرام ومثل هذا  
مروي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه امر بذلك اه ومثله في  
البحر عن الخلاصة عن النوازل للامام الفقيه ابى الليث رحمه الله تعالى **قال**  
في الحاشية رجل طلب من رجل دراهم ليقضه به دوا زده فيضع المستقرض  
مناعا بين يدي المقرض فيقول للمقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم  
فيشتري المقرض ويدفع اليه الدراهم ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض يعني  
هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه ليحصل المستقرض مائة درهم ويعود  
اليه مناعه ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما وال وثق وال حو  
انه يقول المستقرض المقرض بعد ما قدر المعاملة كل مقالة وشترط كان  
بيننا فقد تركته ثم يعقدان بيع المتاع **اه ثم قال** فان كان المتاع للمقرض  
وليس للمستقرض شيئا ويريد ان يقضه عشرة ثلثة عشر الاجل فان المقرض  
يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويشلم السلعة الى المستقرض ثم ان  
المستقرض يبيع السلعة من اجنبى بعشرة ويدفع السلعة الى اجنبى ثم  
الاجنبى يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة منه ويدفعها  
الى المستقرض فيبرأ الاجنبى من الثمن الذي كان عليه للمستقرض وتصل السلعة  
الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلثة عشر الاجل **اه ثم قال** وحيلة  
اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر الاجل معلوم  
ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من الاجنبى ثم ان المستقرض

يقبل البيع

17  
يقبل البيع من الاجنبى قبل القبض او بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة  
ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلثة عشر وتصل  
السلعة الى المقرض والمقرض وان صار مشتريا ماباع باقل ماباع قبل نقده  
الثمن لان ذلك جائز لتخلل البيع الناز وهو البيع الذي جرى بين المستقرض  
والاجنبى **اه ثم قال** وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة  
بثمن مؤجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من  
غيره باقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى ليصل  
السلعة اليه بعينها ويأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيحصل المستقرض  
الى المقرض ويحصل الربح للمقرض **اه اقول** هذه الحيلة الثالثة المارة قال  
وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله وقال مشايخ بلح بيع  
العينة في زماننا خير من البيوع التي تجرى في اسواقنا وعن ابى يوسف  
رحمته تعالى انه قال العينة جائز ما جوزه وقال اجوز لمكان القرار  
من الحرام **اه ثم قال** رجل له عشرة دراهم صحاح فلما اراد ان يبيعها باثنى  
عشر درهما مكسرة لا يجوز لانه ربا فان اراد الحيلة ليستقرض من المشتري  
اثنى عشر درهما مكسرة ثم يقضه عشرة جيا اذا ثمن ان المقرض يبرئه عن  
درهمين فيجوز ذلك **اه ثم قال** ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة  
الى اجل فلما حل الاجل جاء المديون بتسعة صحاح فقال هذه التسعة  
بتلك العشرة لا يجوز لانه ربا فان اراد الحيلة يأخذ التسعة بالتسعة  
ويبرئه عن درهم الباقي فان خاف المديون ان لا يبرئه عن درهم الباقي  
يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاحا وفسا او شيئا يسيرا فضا  
عن درهم الباقي جاز ذلك ويقع ال من **وفيما فوائد تحفي عليك** وستر



عليها فيما أتت ان شاء الله تعالى وكفانا تشبيهه في الوجه الاول بسبع  
العينة وقولهم فانه مكروه لهذا اذ ذلك لانه لا يمكن التزيم فكذلك  
هذا **اولا** **يروى** قول محمد انه يمين مثل الجبل فانه قال مثله بل اشد منه  
في العينة وما ثبت لها الا كراهة التزيم **قال في رد المحتار** على الصطاوي  
عن ابي يوسف العينة جائز ما جور من عملها كذا في مختار الفتاوى  
الهندية **وقال محمد** هذا البيع في قلبي كالمثال الجبال ذميم اخترعه اكله الزبا  
**وقال** عليه الصلاة والسلام اذا ابتاعتم العينة وابتعتم اذا نال البقر للتم  
وظهر عليكم عدوكم **قال في الفتح** ولا كراهة فيه الا خلافا لاولي لما فيه  
من الاعراض عن مبرق القرصى اه **واقرح** عليه في البحر والنهر والدر  
والشرب والية وغيرها **وقال ايضا في فتح القدير** قال ابو يوسف لا يمكن  
هذا البيع لانه فعلة كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وحدها على ذلك  
ولم يعد من الريا **اقول** قول ابي يوسف فعلة كثير من الصحابة رضي  
الله تعالى عنهم مرسل اصولي فانه عندنا ما لم يتصل بسنده **مطالع** والفرق  
بين انواعه وتسميته برسلا ومنقطع او مقطوعا ومعضلا مجرد  
اصطلاح لا فائدة ما يقع فيه من الصور اما الحكم فمتحد عندنا وهو القبول  
اذا كان من ثقة كاحققناه في كتابنا **منير العيني في حكم تقبيل الابرار**  
ونرضى عليه في مسلم الثبوت وغيره واي ثقة او ثق ترديد من ابي يوسف  
فاذا صح عن كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم فعلة ومدهل **يعلم**  
عنه لان مذهبا ما نارضى الله تعالى عنه تقليدهم رضي الله تعالى عنهم  
وقد امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم باقتنائهم **اما الحديث**  
اذا ابتاعتم بالعينة رواه احمد وابوداود والبخاري وابويعلی والبیهقي  
عن نافع

عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال ابن حجر سند ضعيف وله عند  
احمد اسناد آخر مثل هذا اه **وفي سند** ابو عبد الرحمن الخزاز السجستاني  
ابن اسيد الانصاري قال ابن ابي حاتم ليس بالمشهور **وقال ابو حاتم** ان  
يستغل به **وقال** الذهبي جائز الحديث ثم اعاده في الكنى فعلة الحديث من  
مناكير **وقال في التقریب** فيه ضعف اه **وبالجملة** لا ينزل عن درجة الحسن  
**وقدر من الامام السيوطي** في الجامع الصغير لحسنه وجاء من طرق كثيرة  
عقدها البيهقي بابا في سننه وبين عليها **قلت** وظاهر كلام الفتح ان محمدا  
احتج بهذا الحديث فاذا هو صحيح ولا شك لان المجتهد اذا استدل بحديث  
كان تصحيحه له كما افاده المحقق حيث اطلق في التحرير وغيره في عينه  
وعلى كل فليس في الحديث ما يدل على منعه الا ترى القول صلى الله تعالى  
عليه وسلم معه واخذتم اذنا بالبقرى حرثتم ونهر عثم كما فسره في الفتح  
قال لانهم حينئذ يتركون الجهاد وتألف النفس الجاهل **بل هو** في نفس رواية  
د بلفظ اخذتم اذنا بالبقر ورضيتم بالزجر وتركتم الجهاد الحديث ومعلوم ان  
الزجر غير منهى عنه بل هو افضل وجوب الكسب بعد الجهاد عند الجمهور  
وقيل التجار ثم الزراعة ثم الصناعة كفا وجيز الكردي لا جرم لما احتج  
في العناية بالحديث على ذمه **قال العلامة** سعدى افندي اقول لو صح  
ذلك تكون الزراعة مذمومة ايضا اه **ولم يعمل** الكراهة في الهداية والبيهقيين  
والدم وغيرها الا بالاعراض عن مبرق القرصى نراد في الهداية مطالعة  
لمذموم البخل **وانت تعلم** ان الاعراض عن المبرق لا يوجب كراهة تحريره  
ولذا قال في الفتح لا بأس في هذا فان الابل قابلة قسط من الثمن والقرصى  
غير واجب عليه دائما بل هو مندوب اه **وقال في العناية** الاعراض عن



الا قراض ليس بمكروه والنبل المحاصل من طلب الربح في التجارات كنه لك وال  
 كانت المراجعة مكروهة اه **اقول** بل ليست التجارات الا ان يتبعوا فضلا من  
 ربكم والمماكة في المبايعة مسنونة وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 المغبون لا محمود ولا مأجور **رواه** اصحاب السنن عن الحسين بن علي والطبراني  
 في الكبير عن الحسن بن علي والحطيب عن سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه وهم  
 الكرم فغايتهم ما فيه كراهة التنزيه والا فقد صح ان الصحابة فعلوه وحمدوا  
**وفي حاشية الفاضل عبد الحكيم** معاصر العلامة الشرنبلالي رحمه الله  
 تعبه على الدرر والمروى عن ابني يوسف انه قال العينة جائز ما جوق  
 لمكان الفرار فيها عن الحرام والا حيتال للفرار عن الحرام مندوب ولا فعله  
 كثير من الصحابة وحمدوا ذلك اه **وظاهر** سياقه ان جملة والا حيتال  
 للفرار عن الحرام مندوب من كلام الامام ابني يوسف رحمه الله تعالى والله  
 تعالى اعلم هذا الحد الذي لا عليه **والثاني** في تحريم قاطبة ان القدر والجنس  
 اذا عدم احدهما حل الفضل ومعلوم قطعان الدينار والدرهم والدينار  
 والفلس لا يتجانسان فيجب الحل فمن اين تأت كراهة التحريم وتحقيقه ان  
 للتفاضل اربع صور الاولى ان يكون الاكثر مالاية هو الاكثر قدرا **والثانية**  
 ان يكون اقل ولكن المالاية بعضها اقل من بعضها الاصل مضاغفة كالجنبة مع  
 الرزية **والثالثة** ان يكون اقل الاحد تنقص مالاية ايضا من البدل **والرابعة**  
 ان يقل الا ان يتساوى المالايتان وهم قاطبة قالوا عند اختلاف الجنس حل  
 التفاضل ولم يقيدوا بشيء من الصور اذ لا فيهم جميعا ولو كانت ثم كراهة  
 تحريم لم تحل الا صوت واحد من الاربعة وهي الرابعة ثم هنا وجه آخر  
 ان يكون جنسان متقدمي المالاية عند اتحاد القدر وهم قد حكموا بحل  
 التفاضل

١٨  
 التفاضل وهو يستلزم التفاضل في المالاية فوجب حله **والثالث** قوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم فمن الذي يبيع  
 معصية ومكروهاتهما مع اذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه  
**والرابع** ما قد مضى انفا عن الخائنة انه يدفع فلسا عوضا عن درهم فيجوز  
 ذلك ويقع الا من وامن بعد حصول المعصية **والخامس** ليس التفاضل  
 بين درهم ودينار او فلس ودينار مثالا الا بالمالاية فان كان ذلك موجبا  
 لكراهة التحريم لا نه حصل له حد العاقدين اكثر واربعا مما حصل للآخر  
 فادب هذا عليه يجب ان يكون مساواة الجيد والردئ وزنا مكروها  
 تحريما اذا اربى الجيد على الردئ بما لا يتغلب فيه الناس كان تكون مالاية  
 ضعف مالاية او اصغافها لان موجبها المذكور حاصل هنا ايضا  
 قطعا والشئ لا يتخلف عن موجه مع ان المساواة هو المأثور به شرعا  
 وكذا ما زاد بالصياغة حتى صار قيمته اصغاف قيمة ما ياباويه  
 وزنا من التبر او الدرهم يكون التساوي فيه موجبا لما اوجبتم به كراهة  
 التحريم مع انه هو الواجب شرعا فاذا كان يكون الشرع قد اوجبا هو  
 معصية فان المكروه تحريما منه عنده وارتكابه اثم ومعصية وان كانت  
 صغيرة كان في علمه في البحر والمدر وغيرهما وبالاعتدال بصير كثير ولا شك  
 ان الشرع متعال عن ان يأمر بمعصية ويوجب ارتكابا ثم بخلاف المكروه  
 تنزيها فان من المباح وليس من المعصية قطعاً وربما يتقدم الا نبيا  
 عليهم الصلاة والسلام بياناً للجواز **وقد نزلت** **الكتاب**  
 في رسالة في الدخان فجعل المكروه تنزيها من المعاصي والا ضرار عليه  
 من الكبار وهن منزلة فاحشة بينت عوارها في رسالة مستقلة سترها



جعل مجلبة ان المكروه تنزيه ليس بمعصية والا اعتذر بان الشرع  
اهم في المالية عند اتخاذ الجنس لا يجمي نفعا فان ذلك اول الكلام  
ان لو كان الربا في المالية موجب المعصية في نظر الشرع فلم يهمل  
اعتبارها مع ما فيه من ابطال مقصد نفسه اعني الشرع وهو صيانة  
اموال الناس وانما الال موال بالمالية وفيه ايهال اكله الربا اقصه هم  
الفاقد فان غرضهم انما يتعلق بالمالية فاذا الربوا فيه افاقد فانزوا  
بمردهم ولا نظر لهم الى زيادة الوزن وقلته فبين ان الربا في المالية  
لا نظر اليه للشرع ولا يمكن ان يوجب كراهة تنزيه اصلا وهو المقصود  
**والسادس** طلعت المتون قاطبة بجوانب بيع فلس بفلسين وقال في  
البحر ليس رادهم خصوص بيع الفلس بالفلسين بل بيان حل التفاضل  
حتى لو باع فلسا بمائة على الفين جازر عندهما اي عند الشئخين رضي الله  
تعالى عنهما واي نص تريد انصر من هذا على حل التفاضل بالمالية والمحل  
نعم الحل قد يجامع كراهة التنزيه كما نصوا عليه **والسابع** العينة المذكورة  
فانما مبناها على التفاضل في المالية ولا يتقيد بنحو عشر باثني عشر  
او ثلاثة عشر كما في الخاينة او خمسة عشر كما في الفتح بل صورت بصورت  
الضعف ايضا قال في الفتح من صورت العينة ان يبيع متاعه بالفين من  
المستقر من الاجل ثم يبعث متوسطا يشتره لنفسه بالف حالة ويقبضه  
ثم يبيعه من البايع الاول بالف ثم يحيل المتوسط بائعه على البايع الاول  
بالثمن الذي هو الف حالة فيدفعها للمستقر من وياخذ منه الفين عند  
الحلول اه واذا جاز ضعف جازرت الاضعاف **اقول** ولا يلزم التوسط  
بل انه ان يبيعه من المستقر من بالفين فيبيعه المستقر من في السوق بالف

كيلا

19  
كيلا تعود العين الى المقر من فيكون مكروها تحريمها في بحث الحق وان كان  
فيه الكلام مجال فان شراء ما باع باقل مما باع جائز عند توسط ثالث  
بالاجماع ولم يذكر وافية تأييدا وقد تقدم عن فقيه النفس في حل الغرار عن  
الحرام وانما تتم الحيلة مع بقاء المعصية **لا جرم قال العلامة عبد الحكيم**  
في حواشي الدرر الظاهر كراهة تنزيه سواء كان في صورة عود كل المذموم  
او بعضه الى الدافع اول **تنبيه** **والثامن** شرط الجواز شراء الوصي مال  
اليتيم لنفسه او يبيعه مال نفسه له الخيرية لليتيم وجعلوها في العقار  
بالضعف وفي غيرها بمثل ونصف كما في الخاينة والهندية وشرط الجواز  
بيعه مال اليتيم من اجنبي ان لم تكن للصغير حاجة الى ثمنه ولا على ليت  
دين لا وفاء له الا به ان يبيعه بضعف القيمة قال في الهندية عن حيط  
السخسي وعليه الفتوى فهذا التفاضل في المالية مأثور به من جهة  
الشرع **والثاسع** ما تقدم عن الفتح وغيره من المعتمدات من قوله لو باع  
كاغلق بالف يجوز ولا يكون **والعاشر** في باب الربا من رد المختار عن الخيرة  
الاذفع الحظوة الى اخبار جملة واخذ الخبز مفرقا ينبغي ان يبيع صاحب الحظوة  
خاتما او سكتا من الخبز بالف من من الخبز مثلا ثم وارن يقع سكتين من  
الف من من الخبز ونظائر هذا لو سرقناها لم نستطع احصاءها وانما  
تنزلنا بعد السادس الى هذا لان كلامهم في المضموم مع الال مطلق من ان  
يكون من الاثمان او الال عيان ومن الال الربوية او من غيرها فلهذا غايتها  
تحقيق المسألة اما كلام الشيخ عبد الحكيم **فاقول** **اولا** ليس الوجوب للاختيار  
وجوب الشيء في نفسه ولا شك ان ترك مال باس به خذرا ما به باس  
من قبيل الال حياطة في الدين ولا يحصل ذلك الا بما ذكر فكان من واجبا



اذ الواجب الشيء هو الذي لا تحصل له الالبه **وثانيا** بما يطلق الواجب  
 عرفا على المنهوب ومنه قول الدر لا بأس به اي بالكبير عقبا العبد  
 المسلمين توارثوا فوجب اتباعهم اه **ونظيره الشافعي** في موضع آخر  
 بقوله هم حقا واجب على وفي كتاب ادب القاضي من الفتح تحت قوله  
 ويشهد اي القاضي الجنازة ويعود المريض ذكر حديث البخاري في ادب  
 المفرد عن ابي ايوب الا نصاري رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان المسلم على اخيه ست خصال  
 واجبة ان ترك شيئا منها فقد ترك حقا واجبا عليه لا يخفى يسلم عليه  
 اذ القيد ويجيبه اذ ادعاه ويشتمه اذ اعطس ويعوده اذ اضر  
 ويحضره اذ امات وينصحه اذ استنصحه **ثم قال** ولا بد من حمل الوجوب  
 فيه على الاعم من الوجوب في اصطلاح الفقه الحادث فان ظاهره وجوب  
 الابتداء بالسلام وكون الوجوب وجوب عين في الجنازة فالمراد به امر  
 ثابت عليه اعم من ان يكون ندبا او وجوبا بالاصطلاح اه **ولابد**  
 من الحمل عليه لما اقتنا من الأدلة وان ابيت الا حمله على ظاهره فلهذا  
 من الشيخ عبد الحليم لم يستند فيه لنقل وفيه غير حجة في الشرع لا سيما عند  
 قيام البراهين على خلافه **وثالثا** ان لم يحمل على ما قلنا يكون كلامه قد  
 ناقض نفسه لانه ذكر بعد هذا بوقرة واقعة تحدث في الدولة العثمانية  
 من تبدل الدراهم العتيقة المغشوشة الغالبة فيها الفضة بدراهم  
 جديدة جقيقة ويمنع لظهورها التعامل بالعتيقة ومن رداة العتيقة  
 ان الدرهم الكبير الرومي وهو المسمى بالقرش يكون بمائة وعشرين درهما  
 منها والدينار بمائتين واربعين فاذا اظهرت الجديدة ينزل القرش

الى ثمانين

الى ثمانين من الجديدة والدينار الى مائة وعشرين فيقع بين الناس نزاع  
 كثير في ديونهم الواقعة في زمن العتيقة **قال فافتي اسلام** **سادسا**  
**علماء قسطنطينية** المحيطة بنزل ثلث الدين بمقابلة دين مائة وعشرين  
 درهما يعطى المديون الدائن ثمانية درهما جديد الا قرشا واحدا وبقيته  
 مائتين واربعين دينارا او قرشيه الى ان جاء زمن افتاء استاذنا  
 المرحوم اسعد بن سعد الدين فافتي بان يعطى قيمة العتيقة في زمن  
 العقد من الدينار مثلا لكل مائتين واربعين درهما يعطى دينارا ولم  
 يجز اعطاف درهما جديدا ولا قرشا وصرح بان في ملك السابق حقيقة  
 الربا او شبهته **ثم قال** يقول العبد ان ما فتي به اولا صحيح ايضا مع ان  
 فيه يسرا وتوسيع دائره الداء الدين اما صحته فان الدراهم العتيقة  
 لما كانت رائجة كما يروج القرش والدينار من غير فرق بينهما فقرار  
 دين المديون استقر في ذمته على هذه التفصيل وصرف الدين الى ما قدر  
 به في الالد من كل نوع اي نوع كان من العتيقة والقرش والدينار كما  
 صرح الفقهاء بهذا في صورة استواء رواج الاحادي والثلاث في  
 فاذا منع تعاطي العتيقة وظاهر الجديد وخص القرش والدينار بالنزول  
 الى ما سبق ذكره تنزل الدين كذلك وفيه توسيع دائره ويسر تام اذ يردى  
 المدين من اي نوع قدر بخلاف ما فتي به ثانيا اذ قد لا يكون للمديون  
 دينار وقد لا يجد وقد يكون الدين اوالبا في غير بالغ الى قيمة الدينار  
 فيعسر الالد مع ان ثمان الرائجة في زمن العقد سوى العتيقة باقية  
 على رواجها وليس فيها كساد ولا منع سوى الترخيص بالنسبة الى الجديد  
 فمن اين التكليف للمديون باداء الدين بالدينار فقط فظهر ان ما فتي



به اول صحيح على وجه اليسر لا عسفيه نعم لو سلم وجد ان الربا اما حقيقة  
 او حكما في الاداء بالحيث او بالقرش بأن لا مساواة بينهما وانا اول يعلم  
 فانه يندفع بضم خوف فلس الى الجديق او القرش كما لا يخفى له ملخصا  
**والمسئلة** مذكورة في الدر وعينه واختار **العلاني** ما افق به سعدى  
 افندى وهو الزام بالذهب **ومال ابن عابد** الى نحو ما مال اليه عبد  
 الحليم وحاصله اول منع ان اللازم على ذمة المديون عين العتيقة  
 حتى يكون الاداء بالجديق او القرش مع عدم مساواتها للعتيقة  
 وزياريا بل اللازم تلك المالمية المتقدمة بل النالته شاء فاذا كسد  
 منها واحد جاز الاداء عن احد الباقيين **قلت** وبه ظهرا تعبيرهم  
 بتزليل تلك العين مساحية نظر الظاهر التغير في عدد الدرهم حيث  
 يعطى من الجديق ثمانين مكانه مائة وعشرين والا فلا تنزل في المالمية  
**اصلا وثانيا** ان سلم لزوم العتيقة عينا فيندفع بضم خوف فلس الى الجديق  
 او القرش وقد افق هو به الناس وجعله يسرا تاما من دون عسراى  
 يسر بعد حصول كراهة التحريم فاذا لا محيد عما ذكرنا وبالله التوفيق  
**وبالجملة** ما كانت امثال هذه الشبهات لتذكر وتسطر لولا ما في جوابها  
 من فوائد نظهر وتزهر **اقول** وبه تبين والحمد لله ان كس في اعنى في  
 بيع دينار بدرهم بل فلس فضلا عن بيع نوط عشق باثنى عشر شربة  
 مر با ايضا فضلا عن ربا خلا فالمازم للكنوى اذ الشبهة في المحرمات  
 ملحقه باليقين كما نص عليه في الهاية وغيرها فلم كانت لوجب  
 المحرمة فضلا عن كراهة التحريم وقد قامت الدلة ان لا كراهة تحريم  
 ههنا فضلا عن الحرمة فظهر ان لا ربا ولا شبهة هذا **وانما** اجل ما يشتب  
 هذا المانع

هذا المانع ان النوط فرق في الربا كانه من دون فرق ولذا لا يفرقون  
 بينهما في الاخذ والاعطاء في المعاملات فاذا كانا عشق مر با ببيع  
 باثنى عشر ربية وهو ربا طعا فهذا وان لم يكن ربا فبشبهه يلتحق  
 به ويحرم **اقول** وبالله التوفيق هذا الرد واخضع ولا غرواذا القيس  
 في يد غير باسرها قد علم كل من ترعرع عن الصبا ولو قليلا ان الاثمان  
 الاصطلاح حية انما تقدر بالحقيقة بل النقود كلها تقدير بالدرهم  
 ونازعات او غيرها ولا بد لها من نسبة الى الربا فحينئذ نجسه بخمسة عشر  
 وقطعة صغيرة بثنى ربية واخرى بالربع واخرى بالنصف وست  
 عشرة آنة بربية والنوط الفلان في عشرة والفلان في جملة وهكذا واذا  
 استوت مر واجا ومالته فاهل العرف لا يفرقون بينهما في الاخذ والاعطاء  
 في معاملاتهم فمن شري ثوبا بجمينه افرنجى وادى خمسة عشر ربية  
 او بالعكس لا يعد هذا تبديلا ولا تحويلا ولا ينكر البائع ولا غيره  
 وكذا القطعة الصغيرة وثمانية فلس افرنجية لا يفرقون بينهما في الاخذ  
 ولا اعطاء وكذا ربع الربية وستة عشر فلسا ومن اشترى شيئا بنصف  
 ربية فاما ان يؤدى النصف بعينه او ربع ربية او اربعة اثمانه او  
 ربعا وثمانين او ربعا وثمان وثمانية فلس او ثلاثة اثمان وثمانية  
 فلس او ربعا وستة عشر فلسا او ثمنا واربعة وعشرين فلسا  
 او الكل بالفلس اثنى وثلاثين فلسا الصور التسع جميعا سواء  
 عندهم ولا يفرقون بينهما اصلا لا مستواها جميعا في المالمية والرواج  
 وليس هذا في العرف فقط بل الشرع ايضا خيرا المشتري ان يؤدى اياها  
 شاء ولو امتنع البائع من قبول بعضها واراد الزام المشتري بالحد الوجوه



كان تعينانه ولم يقبل **قال ابن عابدين** تحت قول المتن ينصرف مطلقته اي  
مطلق الثمن الى غالب نقد البند وان اختلفت النقود مائة فسد العقد مع  
الاستواء غير واجبها ما نصها اذا اختلفت رواجها مع اختلاف مالياتها  
او بدونه فيصح وينصرف الى الراجح وكذا يصح لو استوت مائة  
ورواجها لكن يخبر المشتري بين ان يؤدي ايها ما شاء **ومثل في الهداية**  
مسئلة الاستواء في المائتين والرواج بالثلاثين **واعترضه**  
الشرح بان مائة الثلاثين اكثر من الاثنين **واجاب** في البحر ان المراد  
بالثلاثين ما قطعان منه بدرهم وبالثلاثين ما ثلثته منه بدرهم  
**قلت** وحاصله انه اذا اشترى بدرهم فله دفع درهم كامل او درهم  
مكسر قطعتين او ثلثه حيث تساوى الكل في المائتين والرواج ومثله  
في من مائتا الذهب يكون كاملا ونصفين واربعه ارباع وكلها سواء  
في المائتين والرواج ومنه يعلم حكم ما تعمر في من مائتا من الشراء  
بالقروش فان القروش في اصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم  
باربعة قطع من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان **ان انواع**  
العملة المضروبة تقوم بالقروش فغما ما يساوي عشرة قروش ومنها اقل  
ومنها اكثر فاذا اشترى بمائة قروش فالعادة انه يدفع ما اراد اما القروش  
او ما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب ولا يعظم احد  
الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا بل هي او ما يساويها من انواع العملة  
المستوائية في الرواج المختلفة في المائتين **ولا يدري** ان صورة الاختلاف في  
المائة مع التساوي في الرواج هي صورة الفساد لانه هنا يحصل اختلاف  
مالية الثمن حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف في المائة بقدرها  
كما لو اشترى

كما لو اشترى بمائة ذهب وكان الذهب انواعا كلها رابطة مع اختلاف مائتها  
فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في المائتين والرواج  
وقد مر ان المشتري يخبر في دفع ايها ما شاء **قال في البحر** فلو طلب البائع  
احدهما للمشتري دفع غير لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري  
ولا فضل تعنته **وهذا كله** واضح جلي واي تسوية وعدم تفرقة  
اعظم من ان يشتري المشتري بالقروش ثم يخبر ان يؤدي منها او من الريال  
او من الذهب الكامل او من القاريق وان لم يقبل البائع كان متعنا **ف**  
**هذا** لا يتوهم عاقل ان القروش والريال والجنينه والتفاريق كلها صارت  
جنسا واحدا لا يحل فيها التفاضل او ان بعضها مفرق في بعض كانه درهم  
دون فرق فالتفاضل ان لم يكن سريا فبشبهه يلحق به ويحرم مع نصهم قاطبة  
اجمعين ان عند اختلاف الجنس يحل التفاضل بل مع قوله رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم اذا اختلفت النواع فبيعوا كيف شئتم **وقد قدمنا**  
تحقيق مسئلة دينار بدرهم وان ليس فيه ربا ولا شبهة ربا بما لا خبر عليه  
فاذا كان هذا في القروش والريال والجنينه والتفاريق مع ان كلها اثمان  
خلقية وكلها تشملها احدي علق الريا وهو الزن فافانك بالنظر مع الزن  
مع ان النوط ليس الا ثمننا مصطلحا ولا تقدير ماليته الا بالاصطلاح الغير  
اللائم على العاقدين ولا يشمله شيء من علق الريال الجنس ولا القدر  
فالحكم هنا لا يتأتى الا من احد ثلثه مرفوع عنهم القلم صبي وانما ويحتمل  
نسال الله العفو والعافية **هذا هو تحقيق الجواب** في هذا الباب **والجواب**  
ان لا عطر بعد عروس **ولكن يا هذا** ان ابنتك من النوط مفرقة  
في الريا بانه كان هي فاننا اسالك بهذا الا غرقا وعدم الا فتراق هل صار النوط



حقيقة درهم فضة او حكامان اجري الشرع في مبادلة بالدرهم ما هو حكم  
مبادلة الدرهم بالدرهم كما قلت كما في عشرة ربايعت باثنى عشر اول  
ولا على الثالث ما هذه الشفاعة الفارغة عن منشأ ومعنى **وعلى**  
**الاولين** يعود الربا عليك انت اذ ابعثت نوطا عشق بعشق وذلك لان  
حكم الدرهم بالدرهم لم يكن في الشرع التساوي في المالمية لاجماع الامة ان  
الجيد والردي ههنا سواء وانما كان الحكم التساوي في القدر فيجب عليك  
ان تضع النوط في كفة والفضة من تفريق درهم او غيره في الكفة الا تخزي  
فلا تبيعه الا بما سواه ونزاول يكون ذلك ان قطعة صغيرة او  
قطعتين فان زدت عليه شيئا فقد اكثرت الربا واحللت الربا **وان زعت**  
ان الحكم الساري الى النوط من الربا لا اجل هذا الا غرق وعدم الافتراق  
هو التساوي في المالمية فهذا اجل منك عظيم يساوي هذا ويتساوى  
هذه فان التسوية في المالمية لم يكن حكم الربا في نفسها فكيف يسري منها  
الى شبرها ما ليس فيها على ان النوط ان اتحد مع الربا حقيقة او حكما  
لا يتحد مع الذهب لا متناع الاتحاد بين نوعين متباينين فاذا ان  
بيع نوطا عشق باثنى عشر جنينا لا يلزم فيه مالزم ثمة لعدم الاتحاد  
في الجنس حقيقة ولا حكما فيشذو يرجع ما ان فتواك الى ان من باع نوطا  
عشق باثنى عشر ربية فهذا احرام لانه حصل فضله بلا عوض وان باعه  
باثنى عشر جنينا فهذا لا حرج عليه لانه لم يحصل فضله يعتقد به فسبحان  
الله من هذه الفتوى ما ادها نظرا واحكاما رعاية لمقصد الشرع الشريف  
من تحريم الربا وهو صيانة اموال الناس ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم **وبالحمد** كلام هذا المانع لا يرجع الى اصل شرعي ولا برهان

وما هو

وما هو الكلمة هو قائمها ما انزل الله بها من سلطان والحمد وعلية السلام  
وهو المستعان **واما الثاني عشر فاقول** نعم يجوز ان اقتصد البيع حقيقة  
دون القرص وذلك لان البيع جائز والتفاضل جائز والتأجيل جائز كما حقتنا  
كل ذلك وما التخييم الا نوعا لا نوعا من التأجيل نعم ان اقترض نوطا عشق  
وشروط ان يرد المستقرض اثنى عشر ربية او احدى عشق او عشق وقطعة  
مثلا حال او مال نبي او غير منجم فهذا احرام وربا قطعا لانه قرض جرنفعا  
**وقد قال** سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كل قرض جرنفعا  
فهو ربا **رواه** البخاري بن ابى اسامة عن امير المؤمنين على كرم الله تعالى  
وجهه بخلاف ما اذا اقترض ولم يشترط شيئا من الزيادة ولا كانت  
مع مودة من تعامل بها لان المعروف كالمشروط ثم ان المستقرض اوفاه  
وزاد من عند نفسه تكميل زيادة مما تناق مخافة كمال تكون هبة مشاع  
فيما يقسم فهذا اجازة باس به بل هو من باب هل جزاء الا حسان الا  
الا حسان **وقد قال** صلى الله تعالى عليه وسلم للوزان في ثمن سراويل  
اشترها نزن واسرج **وكذا** اذا اتقا ضاه المقرض فلم يكن عند النوط  
فوق الصلح على اثنى عشر ربية عوضا عن النوط الذي في ذمته وقبضت  
الدرهم في المجلس كمال يكون افتراقا عن دينه بدينه فهذا ايضا اجازة  
بالاتفاق ان كان النوط الذي استقرضه مستهلكا **وعند الشيخين** ان كان  
باقيا عندك في موضع آخر نعم ان كان النوط المستقرض موجودا واشتراه  
بعينه باثنى عشر او بعشق او بما شاء فهذا باطل لا يجوز عند هذا خلافا  
لا في يوسف رضي الله تعالى عنهم لانه قد ملكه بالاستقرض فكيف  
يشترى ملك نفسه من غير **وفي** وجيز **الكردي** اذا كان له على آخر



طعام وفلوس فاشتره من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض الدراهم بطل هذا  
ما يحفظه **اه** وفي رد المحتار عن **الذخيرة** اشترى من المقرض الكراء الذي  
عليه بقاء دينار جائز **له** لأنه دين عليه لا بعقد صرف ولا سلم فان كان  
مستهلكا وقت الشراء فالجواز قول الكل لأنه ملكه بالاستمالة وعليه  
مثله في ذمته بالخلاء وان كان قائما فكذلك عندهما **وعلى قول أبي**  
**يوسف** ينبغي ان لا يجوز لأنه لا يملكه ما لم يستهلكه فلم يجب مثله في ذمته  
فاذا اضاف الشراء الى الكراء الذي في ذمته فقد اضافه الى معدوم فلا  
يجوز **اه** وفيه **عنه** استقرض من رجل كراء وقبضه ثم اشترى ذلك  
الكراء بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لأنه ملكه بنفس القبض فيصير  
مشتريا ملك نفسه اما على قول أبي يوسف فالكراء باق على ملك المقرض  
فيصير المستقرض مشتريا ملك غيره فيصح **اه** اما **الاحتياط** لدفع الربا  
فقد اسمعناك فيه ما يكفي وينفي وقد تقدم قول أبي يوسف رحمه  
تعالى ان العينة جائز ما جور من عمل بها قال واجبر لا مكان الفرار  
من الحرام **اه** وتقدم قوله ان الصحابة فعلوا ذلك وحمدوا **وتقدم**  
**قول الحائث** ان مثل هذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه امر بذلك **اه** فمن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم =  
واصحابه وفي **البحر** عن **القنية** لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للمقرض  
عن الربا ثم رقم آخرها هي مكرهة ذكر البقال الكراهة عن محمد **وعندهما**  
لا بأس به **قال الزمخشري** خلافاً لعمدة في العقد بعلم المقرض اما اذا باع  
ثم دفع الدراهم لا بأس بالاتفاق **له** **وكذلك حكى ال** **جماع** **ال** امام خواجه  
نزاهه رحمه الله اذا لم يكن البيع مشروطا في المقرض فاذا ثبت عن رسول  
الله

٢٤  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم تعليمه وصح عن الصحابة فعله وتمديحه واجمع  
**أثبتنا على جواز** **فأى** محل بقي **للارتياب** **والله** **الهادي الى الصواب** **أقول**  
ثم هذا ايضا في اجتماع البيع والمقرض بان يقرضه دراهم ويبيعه شيئا  
يسيرا بشئ كثير فيقبله لحاجة المقرض ففي هذا ان تقدم المقرض قبل كره  
البيع لأنه قرض جرفعا وان تقدمه البيع لم يكن به بأس اتفاقا لأنه  
بيع جرفعا كما افاده ال امام شمس الائمة الحلواني وبه افتى كما في رد  
المحتار اما ما نحن فيه من مسألة النوط فبيع خالص لا قرص فيه اصل  
لا بد ولا عودا فذا اولى واخرى ان يحل بالاتفاق من دون نزاع ولا شقاق  
**وان شئت** الزيادة في امر الجمل فهذا امر بتأمر الله تعالى قال لا يعيب ايوب  
عليه الصلاة والسلام خذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخش وهذا  
سعيد بن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد علم الخلفى من الربا  
وطريق الوصول الى المرام مع التحرر عن الحرام **روى الشيخان** عن أبي سعيد  
الخدري رضي الله تعالى عنه قال جاءه بالان رضي الله تعالى عنه الى النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم بتمر برني فقال له صلى الله تعالى عليه وسلم من  
ابن هذا قال كان عندنا تمر برني فبعت منه صاعين بصاع فقال اوه  
عين الرباعين الربا لا تفعل ولكن اذ اردت ان تشتري فبع التمر ببيع  
آخر ثم اشتره **وايضاً لهما عنه** وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنها  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم استعمل رجلا على خبير فحواه  
بتمر جنب فقال اكل تمر خبير هكذا قال لا والله يا رسول الله انا لا اخذ  
الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاث فقال لا تفعل بع  
الجمع بالدراهم ثم ابتاع بالدراهم جنيبا **أقول** اما كراهة من كره كحمه فانما



كان كما تقدم عن الفقيه والابن يوضح والمخطط الى لا يألوه الناس فيقعوا في المخطو  
 وفيه ما تناقروا انعكست الى مور وفشا الريا في اهل الهند جازلا يستحيون  
 منه كانه لا يعدونه عيبا ولا عارا فمن تزلهم عن هذه البلاد العظيم واللبيق  
 الشديق الى بعض هذه الخيل الجائز كبيع نوط عشق باثني عشر منجا وغير  
 ذلك مما تقدم عن الامام فقيه النفس فلا شك انه ناصح للمسلمين وما  
 الدين الا النصيحة لكل مسلم وهم وان جاهروا بالمعاصي فالسلام باق بعده  
 والله الخير فاذا سمعوا ما يصلوا به المرام مع النجاة عن المحرم فالسلام لا  
 يتوبوا فانهم غير معاندين للشرع والاسلام وقد قال مشايخنا فيهم  
 محمد بن سلمة للتجار ان العينة التي جاءت في الحديث خير من بيعاتكم  
**قال المحقق** حيث اطلق وهو صحيح فلا شك ان البيع الفاسد بحكم الغيب  
 المحرم فانه هو من بيع العينة الصحيح المختلف في كراهته **اما**  
**نزع الزاعم** انه لم ينع عنه فالفرق بينه وبين الربا مع حصول الفضل  
 فيهما **اقول** هذا اعتراض اوردته المشركون وقد تكفل الجواب عنه ربنا  
 تبارك وتعالى في القرآن العظيم **قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله**  
**البيع وحرم الربا** لم ير المعترض اننا احلنا الربا في بيع جنسين  
 متماثلين فان حرم هذا لا ينسب باب البياعات ولا حول ولا فوق الا  
 بالله العلي العظيم انتهى الجواب بتوفيق الوهاب والمحذ اوله وآخرا  
 وباطنا وظاهرا وسميته **كفل الفقيه الفاهم في احكام قرطاس الدرهم**  
 ليكون العلم علما على عام التأليف وقد ابتدأ فيه العبد الضعيف  
 يوم السبت ثم عاودته في يوم الاحد فانتهت في يوم الاثنين لبيع  
 بقين من المحرم الحرام **حكمة** وذلك في بلد الله المحرام باقتراح القائل  
 الصفي الوفي

الصفي الوفي امام المقام الخفي مولانا الشيخ **عبدالله** بن شيخ الخطباء  
 وسيد الأئمة العلماء العالم العامل الفاضل الكامل الزاهد الورع التي  
 الفتى مجمع الفضائل ومنع القواضل حضره الشيخ **احمد بن اخير** حفظهما  
 الله تعالى عن كل ضير ورزقهما من كل خير وغفر لنا ذنوبنا وستر عيوبنا  
 وخفف اثقالنا وحقق آمالنا ورزقنا العود بعد العود الى هذا  
 البيت الكريم وبيت الحبيب الرؤوف الرحيم عليه وعلى آله افضل  
 الصلاة والتسليم لقبوله ورضاه حتى يجعل آخر  
 ذلك موتنا على الايمان في المدينة المنورة والدفن  
 بالبقيع والنور بشفاقة الغنيح الرفيع  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله  
 وصحبه وبارك وكرم آمين  
 والحمد لله رب العالمين  
 آمين

بلغت مقابلة هذا الكتاب  
 حسب ما ذكره على نصيحتي  
 وصحبه من مط

المحرر  
 محمد بن عبد الله  
 عفيف